معًا - نقابة عماليّة [ج.م]
מען - ארגון עובדים [ע"ר]
MAAN - WORKERS ASSOCIATION [R.A]

ممنوعون من العمل !!

التقرير صادر عن معًا - نقابة عمالية

·أصدرت نقابة "معًا" العمالية تقريرًا ميدانيًا جديدًا يسلط الضوء على الآثار العميقة للقرار الإسرائيلي القاضي بمنع نحو 200 ألف عامل فلسطيني من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل، والذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية في أعقاب هجوم السابع من أكتوبر 2023.

تشرين الاول (أكتوبر) 2025

ممنوعون من العمل !!

- **أصدرت نقابة معًا العمالية تقريرًا ميدانيًا جديدًا يسلط الضوء على الآثار العميقة للقرار الإسرائيلي القاضي بمنع نحو 200 ألف عامل فلسطيني من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل، والذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية في أعقاب هجوم السابع من أكتوبر 2023.**
- **يطرح التقرير تحليلا معمقا حول التبعات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة لهذا الإغلاق الشامل، مؤكدًا أن تأثيراته السلبية لا تقتصر على العمال وعلى المجتمع الفلسطيني فحسب، بل تمتد لتشمل قطاعات حيوية في المجتمع الإسرائيلي أيضًا.**

التقرير صادر عن معًا – نقابة عمالية – حيفا، ص.ب 4001، إسرائيل، الرمز البريدي 3104001

الهاتف 04-8674221 / البريد الإلكتروني maan@maan.org.il

الموقع https://wac-maan.org.il/home-arb/

إعداد وبحث: أساف أديب

تحرير التقرير باللغة العربية: سامية ناصر

تحرير التقرير باللغة العبرية: المحامية أيا بارتنشتاين

إنتاج، تحرير لغوي وترجمة إلى الإنجليزية: روني بن إفرات

تصميم: يوآف غال تمير

تشرين الاول (أكتوبر) 2025

شكر وتقدير:

ما كان لهذا التقرير أن يرى النور لولا الجهود الدؤوبة والمساهمات القيمة التي قدمها فريق مخلص من العمال الفلسطينيين في الضفة الغربية. فعلى الرغم من التحديات الجسيمة التي واجهوها جراء فقدان مصادر رزقهم، فقد ثابروا على العمل بلا كلل على مدار العامين الماضيين، بالتعاون مع نقابة معًا، حيث تولوا مهمة نقل المعلومات والانخراط في حوار بنّاء لاستكشاف سبل دعم زملائهم العمال.

كما نتقدم بخالص الشكر والامتنان للزميلين يواف غال تمير وعثمان غربات من طاقم معًا، اللذين كان لإسهاماتهما الجليلة دورًا محوريًا في الأنشطة المساندة للعمال وفي الجهد المتميز الذي بُذل في صياغة هذا التقرير.

حقوق الطبع والنشر وإخلاء مسؤولية:

تحتفظ معًا – نقابة عمالية بحقوق الطبع والنشر لنص هذا التقرير، لكنها لا تعارض إعادة نشر التقرير الكامل أو أجزاء منه بشرط ان يتم ذكر المصدر.

تتحمل نقابة معًا العمالية المسؤولية الكاملة عن محتوى هذا التقرير وما يتضمنه من معلومات وتحليلات.

الجهات الداعمة: اتحاد النقابات الهولندي – الدائرة الدولية – FNV–Mondiaal، نقابة عمال القطاع العام البريطانية – UNISON، مؤسسة سوليفوندس السويسرية – Solifonds، نقابة موظفي القطاع العام في ولاية بريتيش كولومبية – كندا – BCGEU

جدول المحتويات

المقدمة	5
الفصل الأول -العمال الفلسطينيون بلا مصدر دخل	8
الفصل الثاني - من عمال شرعيين إلى "متسللين": مصير آلاف العمال الغزيين بعد 7 أكتوبر	14
الفصل الثالث -تحت وطأة الحرب.. خيارات العمال محفوفة بالمخاطر	18
الفصل الرابع -الفلسطينيون يعودون للعمل في المستوطنات، فلماذا لا يعملون في إسرائيل؟	22
الفصل الخامس -الاقتصاد الفلسطيني في حالة إنهيار كامل	25
الفصل السادس -لماذا لا يمكن للعمالة المهاجرة أن تكون بديلاً حقيقياً للعمال الفلسطينيين؟	30
الفصل السابع -غياب العمال الفلسطينيين وضع قطاع البناء في إسرائيل على حافة الهاوية	34
الفصل الثامن -تحت وطأة الأزمة الاقتصادية: آلاف العمال الفلسطينيين يخاطرون بدخول إسرائيل دون تصاريح	38
الفصل التاسع -دور نقابة معًا الرائد في دعم العمال الفلسطينيين	44
الفصل العاشر -دور فعّال في حماية حقوق العمال المنظمين في معًا	49
الخلاصة -لا تقدّم للعمال من دون إحداث تغييرًا سياسيًا جذريًا في الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني	54

المقدمة

يقدم هذا التقرير، الصادر عن نقابة معًا، شهادة حية عن الانهيار الذي أصاب واقع العمال الفلسطينيين الذين كانوا جزءًا من سوق العمل في إسرائيل حتى اندلاع حرب تشرين الاول 2023. نسعى من خلاله إلى تسليط الضوء على هذه الشريحة الاجتماعية الهائلة التي تُركت لمصيرها المأساوي بعيدًا عن أي اهتمام يُذكر، سواء على الجانب الإسرائيلي أو الفلسطيني.

إن التزامنا في نقابة معًا بقضية العمال الفلسطينيين لم يكن يومًا وليد اللحظة؛ فمنذ تأسيس النقابة عام 2000، شكل النضال من أجل حقوقهم وكرامتهم حجر الزاوية في هويتنا ومسيرتنا. وخلال العامين الأخيرين، كثّفنا عملنا الميداني وتواصلنا المباشر مع العمال، وبرز صوتنا كأحد أقوى الأصوات – وأحيانًا الوحيد – الذي طالب علنًا وبإصرار بضرورة إعادتهم إلى أعمالهم.

لقد كان موقفنا ثابتًا وواضحًا: إن عودة هؤلاء العمال لا تمثل مجرد ضرورة إنسانية لإنقاذ عشرات الآلاف من الأسر، أو حاجة ملحّة للاقتصاد الإسرائيلي، بل هي خطوة استراتيجية لا غنى عنها لإعادة بناء جسور الثقة المنهارة بين الشعبين، بما يخدم مصالحهما المشتركة على المدى البعيد.

****

إن المأساة التي حلت بالعمال الفلسطينيين، عقب هجوم حماس في السابع من أكتوبر وما تلاه من حرب مدمرة والتي تحولت الى صراع إقليمي واسع النطاق، ليست مجرد تداعيات لصراع مسلح، بل هي نتيجة حتمية لفشل تاريخي تتحمل مسؤوليته القيادتان الإسرائيلية والفلسطينية على حد سواء. فهذا الانهيار يكشف عن عقود من السياسات الإسرائيلية القائمة على فرض الأمر الواقع وتأجيل الحلول المستدامة، وهي السياسات التي أدت مباشرة إلى اتخاذ قرارات كارثية بحق العمال، كأول ضحايا لغياب أي أفق للسلام والاستقرار.

وفي ظل هيمنة خطاب حركة حماس المتطرف على الساحة الفلسطينية، خفتت الأصوات الفاعلة المدافعة عن حقوق العمال والداعية لعودتهم إلى سوق العمل الإسرائيلي. ويكشف تقريرنا اليوم كيف أن "بروتوكول باريس"، الملحق الاقتصادي لاتفاقيات أوسلو (1994)، قد منح إسرائيل الأساس القانوني الذي استندت إليه لتنفيذ سياسات مدمرة بحق العمال الفلسطينيين.

****

يُقدّم هذا التقرير خلاصة عامين من الرصد الدقيق والتوثيق المنهجي للآثار المترتبة على العمال الفلسطينيين، وعلى اقتصاد كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية. يُسلّط التقرير الضوء على الواقع الصعب الذي يعيشه هؤلاء العمال، الذين على الرغم من دورهم الاقتصادي والاجتماعي المحوري، ما زالوا فئة مهمشة، مُغيَّبة عن الحوار العام ومجردة من أي تمثيل حقيقي يدافع عن حقوقها.

****

تُمثّل نقابة معًا نموذجًا فريدًا في المشهد النقابي الإسرائيلي، حيث تأسست في عام 2000 على مبدأ أساسي وهو توحيد العمال الإسرائيليين والفلسطينيين وتمثيلهم على قاعدة المساواة الكاملة. تلتزم معًا ببناء حركة عمالية خالية من أي شكل من أشكال التمييز، مؤكدة على انفتاحها للحوار واستعدادها للانضمام إلى أي جهد صادق يهدف إلى تعزيز صوت العمال وبناء جسور الثقة والعمل المشترك بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

القرار القاضي بمنع دخول العمال الفلسطينيين لم يمنع الآلاف عن شق طريقهم إلى إسرائيل عبر الجدار في الرام بالقرب من حاجز قلنديا (نشر الصورة تم بإذن من المصور)

الفصل الأول

العمال الفلسطينيون بلا مصدر دخل

عمال فلسطينيون ينتظرون في طابور أمام الحاجز عند مدخل المنطقة الصناعية ميشور أدوميم (تصوير: معا)

أدى التوقف المفاجئ لدخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل، في اعقاب احداث السابع من أكتوبر 2023، إلى شل حياة ما يقارب 200 ألف عامل، ودفعهم الى واقع اقتصادي واجتماعي قاس جدًا. قبل الحرب، كان 120 ألف عامل فلسطيني يحملون تصاريح عمل رسمية في إسرائيل، بالإضافة إلى 40 ألفًا كانوا يعملون في المستوطنات. ويضاف إليهم ما يقدر بنحو 40 ألفًا عامل آخر عملوا في إسرائيل دون تصاريح.

وبالمجموع، دعم هؤلاء العمال 200 ألف أسرة اعتمدت منذ سنوات طويلة على الدخل القادم من الإقتصاد الإسرائيلي. لكنهم وجدوا أنفسهم بين ليلة وضحاها عاطلين عن العمل وفاقدين لمصدر رزقهم الوحيد[1]. هذا التوقف المفاجئ لعمل هؤلاء العمال خلق أزمة إقتصادية وإنسانية عميقة في الأراضي الفلسطينية، وكشف عن مدى اعتماد شريحة واسعة من المجتمع الفلسطيني على سوق العمل الإسرائيلية.

[1] انظر تقرير معًا: "عاطلون عن العمل، بلا أجر وبلا تعويض: معاناة العمال الفلسطينيين في ظل الأزمة" – تشرين الثاني 2023، https://wac-maan.org.il/jobless-2/

قبل اندلاع الحرب، كان الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد على العمالة الفلسطينية في قطاعات حيوية، أبرزها البناء والزراعة والخدمات. والان ومع إندلاع الحرب، تفاجأ العمال الفلسطينيون بظهور إشارات حمراء على صفحاتهم في تطبيق "المنسق"، الذي ينظم دخولهم إلى إسرائيل. كانت هذه الإشارات بمثابة رفض فعلي لدخولهم، على الرغم من أن تصاريح عملهم الرسمية لا زالت سارية المفعول. هذا الإجراء المفاجئ شلّ حركة آلاف العمال، الذين يشكلون شريحة أساسية من الطبقة الوسطى من المجتمع، حيث يعتمد الاقتصاد الفلسطيني الهش إلى حد كبير على الدخل القادم من العمل في إسرائيل. ونتيجةً لذلك، أدى الانقطاع الفوري لمصدر الرزق هذا إلى دفع عدد لا يُحصى من الأسر إلى حافة الفقر المدقع.

وعلى إثر ذلك أصبح العمال الفلسطينيون في إسرائيل يواجهون أزمة مزدوجة الأبعاد، فهم لا يعانون فقط من اضطرابات عميقة تمس استقرار حياتهم اليومية، بل يجدون أنفسهم أيضاً محرومين من أي شبكة أمان إجتماعي. هذا الغياب يتجلى بشكل خاص في إستثنائهم من نظام مخصصات البطالة الإسرائيلي، حيث تقتصر تغطيتهم من قبل مؤسسة التأمين الوطني على حالات محددة كحوادث العمل، أو إفلاس المُشغّل، أو إجازات الأمومة للعاملات. وقد أوضح تقرير الاتحاد الدولي للنقابات ITUC حول العمال الفلسطينيين لعام 2021 الأضرار التي تترتب على غياب شبكة الأمان هذه، خاصة خلال إغلاقات أزمة كورونا التي حصل خلالها العمال الإسرائيليون على إعانات بطالة تصل إلى 75% من رواتبهم، بينما تُرك عشرات آلاف العمال الفلسطينيين لأشهر متواصلة دون أي مصدر للدخل.[2]

وعليه فقد كانت تداعيات الحرب والإغلاق الأخير كارثية على عمال الضفة الغربية، إذ باءت معظم محاولاتهم لإيجاد فرص عمل بديلة داخل مناطق السلطة الفلسطينية بالفشل. ففي ظل الأزمة، وكما أوضح العديد من العمال لنقابة معًا، قام أصحاب العمل الفلسطينيون بالاستغناء عن موظفيهم واستبدالهم بأقرباء لهم كانوا يعملوا داخل إسرائيل.

وفوق ذلك، كانت الأجور المعروضة للأعمال المؤقتة النادرة زهيدة للغاية، مما فاقم من معاناة العمال وتركهم في حالة من اليأس والضياع. وفي خضم هذا الوضع الحرج، وجّه العامل محمود أبو زهرة نداءً مؤثراً عبر موقع معًا مناشداً الجمهور الإسرائيلي لتسليط الضوء على خطورة الوضع.[3]

[2] انظروا الى تقرير ITUC من عام 2021 الذي يتطرق الى غياب الضمان الإجتماعي للعمال الفلسطينيين في ص 14 https://www.ituc-csi.org/workers-rights-in-crisis-palestine

[3] انظروا "نداء عامل" (باللغة العبرية) https://wac-maan.org.il/workers-plea وقد تناولت صحيفة هآرتس الموضوع في تقرير مهم للصحفية هاجر شيزاف في كانون الثاني 2024، حيث اقتبس التقرير المدير التنفيذي لمعًا وعددًا من العمال وكان من بينهم العامل محمود أبو زهرة. https://bit.ly/4pGIgtC

على الرغم من أن العمال الفلسطينيين لديهم صندوق تقاعد الذي يشمل جزءً من تعويضات الفصل (كما سنوضح في الفصل التاسع)، إلا أن صرف مستحقاتهم من الصندوق مشروط بإنهاء علاقة العمل وإلغاء تصريح العمل. ولهذا السبب، أحجم معظم أصحاب العمل الإسرائيليين عن إلغاء التصاريح، حتى عندما كان من الواضح أن العمال غير قادرين على العودة. وقد استند هذا الإحجام إلى دافعين رئيسيين: الأول هو الحفاظ على العمالة الماهرة ورغبة أصحاب العمل في الإبقاء على روابطهم بعمالهم القدامى ذوي الخبرة، تحسباً لاحتمال عودتهم في حال فُتحت الحواجز مستقبلاً، والثاني لتجنب التبعات المالية فبموجب القانون الإسرائيلي، لا يُعتبر منع العامل الفلسطيني من دخول إسرائيل بقرار رسمي او أمني بمثابة إقالة، وبالتالي ليس هناك واجبًا قانونيًا بمنح العامل الذي توقف عمله بسبب الإغلاق، حقه في الحصول على تعويضات. في المقابل، كان أصحاب العمل يدركون أن إلغاء التصريح من طرفهم سيُعد إقالة صريحة، مما يُلزمهم قانونياً بدفع تعويضات نهاية الخدمة[4].

بروتوكول باريس 1994: ترسيخ تبعية العمالة الفلسطينية

يُمثل بروتوكول باريس لعام 1994، الذي يُعد الملحق الاقتصادي لاتفاقيات أوسلو، الإطار الذي نظّم العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ورغم أنه جاء في سياق عملية سياسية، إلا أن بنوده، خاصة تلك المتعلقة بالعمالة، كرّست واقعاً من الإعتماد شبه الكامل للعمال الفلسطينيين على السوق الإسرائيلية، وبموجب الإتفاق منحت إسرائيل أدوات قانونية للتحكم الأحادي الجانب في هذا الملف دون الحاجة إلى موافقة الطرف الفلسطيني [5].

على سبيل المثال يتجلى هذا التحكم بشكل واضح في المادة السابعة من البروتوكول، الخاصة بقضايا العمل. حيث ينص البند الأول منها على ما يلي: "يجوز لكل طرف تعليق دخول العمال من طرفه بشكل مؤقت، بشرط ان يخطر الطرف الاخر". على الرغم من أن صياغة هذا البند تبدو متبادلة، حيث تمنح "كلا الطرفين" الحق في تعليق دخول العمال، إلا أنها في الواقع تُترجم إلى سلطة أحادية الجانب بيد إسرائيل. فبحكم سيطرتها الكاملة على الحدود والمعابر، فإن إسرائيل هي الطرف الوحيد القادر فعلياً على تفعيل هذا البند

[4] كانت السابقة القانونية للتعامل مع هذه الحالات قرار محكمة العمل القطرية (الهيئة القانونية العليا بخصوص حقوق العمال في اسرائيل) من شباط 2011 بخصوص عمال غزة الذين فقدوا وظائفهم في منطقة مستوطنات كاتيف (قطاع غزة) نتيجة انسحاب إسرائيل من غزة عام 2005 (فيما يلي نص قرار المحكمة في اللغة العبرية) https://bit.ly/4nlggny

[5] للاطلاع على النص الكامل لبروتوكول باريس 1994 . https://bit.ly/4kf0hv5

لمنع دخول العمال الفلسطينيين. بالمقابل، لا يملك الطرف الفلسطيني قدرة مماثلة للتأثير على حركة العمال. وعلى الرغم من ان بروتوكول باريس الإقتصادي صُمم ليكون إطارًا انتقاليًا مدته خمس سنوات، لكنه تحول على أرض الواقع إلى أساس دائم كرّس تبعية الاقتصاد الفلسطيني الكاملة لإسرائيل.

وقد سلطت الباحثة هناء حسين الضوء على هذه الإشكالية في مقالها الصادر عام 2018 بعنوان "بروتوكول باريس وإفقار الشعب الفلسطيني"، حيث أوضحت أن الاتفاق منح إسرائيل هيمنة شبه مطلقة على الاقتصاد الفلسطيني، مما أدى إلى نتيجتين حاسمتين الأولى انها وضعت جميع الأوراق بيد إسرائيل، مما جعل السلطة الفلسطينية رهينة لـ "حسن النية" الإسرائيلي الذي وصفته الباحثة بأنه غير موجود. ثانيًا، كشف البحث عن عجز استراتيجي فلسطيني، فبحسب الكاتبة هناء حسين: "على مدار أكثر من ثلاثين عامًا، فشلت السلطة الفلسطينية في تطوير استراتيجية اقتصادية وطنية قابلة للحياة".[6]

خلال عقدها الأول، إتسم أداء السلطة الفلسطينية بسوء الإدارة والعجز عن توفير مقوّمات الحياة الأساسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما رسّخ في أذهان الجمهور صورة مرتبطة بالفساد. وقد تجلّت حالة السخط الشعبي هذه بوضوح في نتائج الإنتخابات التشريعية لعام 2006، التي فازت بها حركة حماس. ويُعزى هذا الفوز بشكل أساسي إلى رغبة الناخبين في معاقبة حركة فتح، احتجاجًا على أسلوب قيادتها للسلطة، أكثر من كونه دليلًا لدعم الفلسطينيين لسياسة حماس وعقيدتها.

وفي تقييم لاذع لطبيعة السلطة الفلسطينية، يكتب غيث العمري، المسؤول السابق فيها، أنها تبنت نموذج حكمٍ استبدادي وفاسد على غرار نظامي حسني مبارك في مصر وزين العابدين بن علي في تونس. ويوضح في مقاله بمجلة "ذي أتلانتيك" (تشرين الاول 2023) أن هذا هو النموذج ذاته الذي أشعل شرارة انتفاضات الربيع العربي. ففي ظل هذا النظام، تحولت الوظائف الحكومية إلى مكافآت للموالين، واستُغلت الأموال العامة والمساعدات الدولية كأداة لإثراء المسؤولين. ونتيجة لذلك، تراجعت قيم الكفاءة، والاستجابة لمطالب الجمهور، وتقديم الخدمات إلى ذيل قائمة الأولويات، الأمر الذي أدى إلى تآكل ثقة الفلسطينيين ليس فقط في السلطة، بل في منظومة الحكم برمتها[7] .

[6] انظروا مقال هناء حسين في موقع "ميدل ايست مونيتور" من ايلول 2018 (باللغة الانجليزية) https://bit.ly/4law8P0

[7] انظروا مقال غيث العمري https://bit.ly/4kbpbMh

غياب شبكة امان من قبل السلطة وتأثيره على العمالة الفلسطينية

منذ تأسيسها في منتصف التسعينيات، لم تنجح السلطة الفلسطينية في إطلاق مشاريع إقتصادية وطنية قادرة على إحداث تغيير جوهري في بنية الإقتصاد الفلسطيني. وعلى الرغم من أهمية التوظيف في القطاع العام، الذي يستوعب شريحة واسعة من المعلمين وأفراد الشرطة وموظفي البلديات والعاملين في القطاع الصحي، إلا أن هذا التوظيف لم يكن جزءًا من استراتيجية تنموية شاملة تهدف إلى خلق فرص عمل مستدامة وتطوير قاعدة إنتاجية وطنية صلبة.

في ظل هذا القصور في توليد حركة إقتصادية محلية فاعلة، وجد مئات الآلاف من الفلسطينيين في الضفة الغربية أنفسهم أمام خيارات محدودة. وقد أدى غياب فرص العمل المجدية في مناطق السلطة الفلسطينية إلى تحول العمل داخل الخط الأخضر وفي المستوطنات الإسرائيلية إلى شريان حيوي لإقتصاد الأسر الفلسطينية، حيث يعتمد عليه ما يقارب 200 ألف عامل فلسطيني. هؤلاء العمال أصبحوا يشكلون رافعة أساسية للإقتصاد المحلي، إذ تساهم تحويلاتهم المالية في تحريك عجلة الاستهلاك ودعم الدورة الاقتصادية.

ومع ذلك، وعلى مدار ثلاثة عقود، أخفقت السلطة الفلسطينية بشكل واضح في بناء منظومة أمان اجتماعي لحماية هذه الشريحة الكبيرة من العمال، سواء أولئك العاملين في السوق الإسرائيلية أو حتى العاملين داخل الأراضي الفلسطينية. هذا الفشل في توفير شبكة حماية اجتماعية، مثل التأمين ضد البطالة، والتأمين الصحي، وضمانات التقاعد، يترك مئات الآلاف من الأسر الفلسطينية عرضة للصدمات الاقتصادية والسياسية، ويكشف عن فجوة عميقة في السياسات الاجتماعية والاقتصادية للسلطة.

قبل الحرب الأخيرة، كان الفلسطينيون العاملون في إسرائيل يتمتعون بتغطية تأمين صحي شاملة لهم ولأسرهم، وذلك بموجب ترتيب مالي وإداري مشترك بين سلطة السكان والهجرة الإسرائيلية ووزارة الصحة الفلسطينية. كانت الآلية تقوم على اقتطاع مبلغ شهري قدره 93 شيكلاً من أجر كل عامل، وتحويله إلى وزارة الصحة الفلسطينية لضمان استمرارية التغطية الصحية للعامل ولأفراد أسرته. إلا أن هذا النظام أنهار مع إندلاع الحرب وتوقف العمال عن العمل، مما أدى إلى توقف التحويلات المالية. ونتيجة لذلك تم تعليق التأمين الصحي لهذه الشريحة، تاركةً عشرات آلاف من الأسر دون غطاء صحي في الوقت الذي كانوا في أمس الحاجة إليه. وقد سلطت الصحفية هاجر شيزاف الضوء على التبعات الإنسانية القاسية لهذا القرار في مقال بصحيفة "هآرتس" (كانون الثاني2024)، حيث روت قصة مؤثرة من بلدة يطا جنوب الخليل: "أم تكتشف أن ابنها سقط وأصيب في رأسه. تأخذه إلى الطبيب، فيخبرها أن معالجة الجرح وربطه ستكلف 150

شيكلاً. لم يكن بمقدورها دفع المبلغ، وخوفاً من ألا يحصل على أجره، عرض الطبيب اقتراحاً استثنائياً: أن يبقى الصبي لديه كضمان حتى تتمكن الأم من تدبير المال". هذه الحادثة، رغم غرابتها، تجسد عمق الأزمة التي واجهها العمال وأسرهم.[8]

وقد واجه النظام الصحي الفلسطيني خطر الانهيار، شأنه في ذلك شأن بقية منظومة الخدمات العامة التي تديرها السلطة. فالرعاية الصحية، التي كانت تُقدَّم بصورة جزئية، باتت اليوم خدمة أساسية غير مضمونة. وفي ظل هذه الأزمة، كان بوسع السلطة التخفيف من معاناة العمال الفلسطينيين الممنوعين من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل منذ تشرين الأول 2023، وذلك عبر تسجيلهم كعاطلين عن العمل ومنحهم تأميناً صحياً مجانياً طوال فترة الإغلاق. ورغم أن السلطة أعلنت في البداية عن نيتها تطبيق هذا الإجراء،[9] إلا أن شكاوى عديدة من العمال تؤكد أن هذا الوعد لم يتحقق على أرض الواقع.

علاوة على كل ما ذكر، واجه العمال أزمة اخرى لا تقل قسوة: الملاحقة القضائية من قبل السلطة الفلسطينية بسبب عدم تسديد الديون. كان العديد من هؤلاء العمال قد حصلوا على قروض بنكية بهدف تحسين مستوى حياتهم، مثل تغطية الرسوم الجامعية لأبنائهم، أو شراء مركبات، أو بناء منازل. ومع فقدانهم المفاجئ لمصدر دخلهم، أصبحوا عاجزين عن سداد أقساط هذه القروض. ونتيجة لذلك، اتُخذت ضدهم إجراءات قانونية في العديد من الحالات، شملت الملاحقة ووصلت أحيانًا إلى الإعتقال في سجون السلطة. هذا الوضع عمّق من شعور العمال بالخذلان، إذ لم يجدوا أنفسهم مطاردين من قبل إسرائيل فحسب، بل شعروا بأن السلطة الفلسطينية قد تخلت عنهم أيضًا في أحلك الظروف.

[8] انظروا الى ترجمة مقال هارتس من كانون الثاني 2024 https://bit.ly/4pGlgtC

[9] انظروا ايضا الى ما صرحت به وزيرة العمل الفلسطيني إيناس العطاري في أيار/مايو 2024 بأن العمال الذين فقدوا وظائفهم داخل إسرائيل سيظل تأمينهم ساري المفعول حتى نهاية 2024 https://bit.ly/3l2qlMC

الفصل الثاني

من عمال شرعيين إلى "متسللين": مصير آلاف العمال الغزيين بعد 7 أكتوبر

صباح السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، لم تندلع الحرب في غزة فحسب، بل انقلبت حياة آلاف العمال الغزيين الذين كانوا في إسرائيل رأسًا على عقب. هؤلاء العمال، الذين يتراوح عددهم بين 3,000 و4,000، كانوا قد دخلوا إسرائيل بشكل قانوني تمامًا، يحملون تصاريح عمل التي وفرت لهم مصدر رزق وأمل، ضمن سياسة سمحت بدخول نحو 20 ألف عامل من القطاع منذ عام 2021. ولكن بعد عدة أيام من هجوم حماس ومع بدء الهجوم الإسرائيلي المضاد، سُحبت تصاريحهم ليجدوا أنفسهم مطاردين وقد صُنفوا فجأة كـ "متسللين" الامر الذي يعني ان وجودهم داخل إسرائيل أصبح الان بمثابة مخالفة قانونية. الأسوأ من ذلك، أن من تم العثور عليه واجه الإعتقال والتحقيق القاسي، ووُجهت إليه تهم خطيرة بالتجسس لصالح حماس.[10]

بعد إلغاء تصاريحهم، انقسم مصير العمال الغزيين إلى مسارين؛ فبينما تقطعت السبل بمئات منهم في الضفة الغربية، حيث أمضوا شهوراً طويلة في مجمعات مؤقتة تحت إدارة الشرطة الفلسطينية، كان مصير الآخرين أشد قسوة. فقد اعتُقل من تبقى منهم داخل إسرائيل واحتُجزوا لمدة أربعة أسابيع في معسكرين تابعين للجيش الإسرائيلي قرب القدس. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 3,000 عامل غزي وُضعوا خلال هذه الفترة في عزلة تامة عن العالم الخارجي، ومُنع عنهم التواصل مع محامين أو مندوبي الصليب الأحمر. وعند الإفراج عنهم في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر (او بعد 3 اسابيع من الحرب)، روى العديد منهم شهادات صادمة عن تعرضهم لمعاملة قاسية ومهينة. ووفقاً لتقارير إسرائيلية، تمحورت التحقيقات حول الاشتباه في تورطهم بنقل معلومات لحماس كي يستُخدمها مقاتلوا الحركة في هجوم السابع من أكتوبر.[11]

رغم الإتهامات الخطيرة قررت السلطات الاسرائيلية في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر، اي بعد 4 اسابيع من الحرب، الإفراج عن كافة العمال المعتقلين وتمت إعادتهم إلى غزة. وتم نقل العمال من مراكز الإعتقال في

[10] من المهم التمييز بين وضع العمال من قطاع غزة، الذين أُلغيت تصاريح عملهم بشكل فوري، وبين العمال من الضفة الغربية، الذين ظلت تصاريحهم سارية المفعول رغم منعهم من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل.

[11] اتهامات اسرائيلية لعمال غزة انتشرت منذ اندلاع الحرب. انظروا الى المقال: https://bit.ly/42axoKr . إلا انه تبين في وقت لاحق ان الاتهام بنقل معلومات لحماس كان عار عن الصحة. الصحافي الإسرائيلي ناحوم برنياع نشر في نيسان 2024 بان التحقيقات مع ضباط الاستخبارات من حماس أثبتت بشكل قاطع أن عمال غزة لم يشاركوا في جمع المعلومات لصالح الحركة https://bit.ly/46rgk5w

الضفة الغربية بالحافلات إلى معبر كرم أبو سالم جنوب غزة، رغم إستمرار القتال والقصف الجوي في المنطقة. وحتى الآن لم تكشف السلطات الإسرائيلية عن العدد الدقيق للعمال الذين كانوا في إسرائيل يوم السابع من أكتوبر، ولا عن عدد المعتقلين، أو إذا كان أحدهم لا يزال في الحجز، أو إن كان قد وُجهت تهم لأي منهم.

في ظل التعتيم الذي أحاط بمصير العمال، تحركت عدة منظمات حقوقية إسرائيلية، وعلى رأسها جمعية "چيشاة–مسلك"، ومارست الضغط من أجل ضمان حقوق المعتقلين الأساسية. وتُوِّجت هذه الجهود في تقديم إلتماس عاجل إلى المحكمة العليا من قبل ست منظمات حقوقية، طالبت فيه الدولة بالكشف الفوري عن أسماء وأماكن احتجاز جميع العمال الغزيين، والسماح لهم بمقابلة محامين، والإفراج عن كل من يُحتجز دون سند قانوني. وقد إستند الالتماس إلى تقارير مقلقة حول ظروف الإحتجاز المزرية، والمخاطر التي تهدد حياتهم، وإنتهاك حقهم الأساسي في التمثيل القانوني والكرامة الإنسانية.

هذه المخاوف لم تكن بلا أساس. ففي تحقيق لصحيفة "هآرتس" نُشر في مطلع شهر تشرين الثاني 2023، تم الكشف عن وفاة عاملين اثنين خلال فترة إحتجازهم القصيرة في معسكري عناتا وعوفر. وأورد التحقيق شهادات مروّعة عن سوء المعاملة، والتدهور الحاد في الظروف الصحية، والحرمان من الرعاية الطبية. كما وثقت الصحفية هاجر شيزاف رفض السلطات الإسرائيلية السماح للصليب الأحمر بزيارة المعتقلين.

وحمل تقرير نشرته منظمة هيومن رايتس ووتش تأكيدًا اخر لخطورة الوضع[12]. التقرير الذي استند الى شهادات أربعة عمال من غزة تم إحتجازهم بعد السابع من أكتوبر كان قد وثّق شهادات مباشرة، من بينها شهادة عامل روى تفاصيل اعتقاله المروعة: "أُجبرت على خلع ملابسي بالكامل وتم تصويري. تعرضت للضرب بعنف بينما كنت عارياً. كان الأمر مهيناً. والأسوأ كان هجوم الكلاب. كانت عيناي معصوبتين ويداي مكبلتين، ولم أكن أعرف ما إذا كانت الكلاب تحت السيطرة أم أنها تُركت طليقة، شعرت برعب شديد".

وفي الوقت الذي كانت ترد فيه هذه الشهادات، يبدو أن مخاوف قانونية كانت قد بدأت تظهر أيضاً داخل أروقة الحكومة الإسرائيلية. ففي الأسابيع الأولى للحرب، حثت وزارة العدل الأجهزة الأمنية على الالتزام بالتعليمات القانونية في التعامل مع العمال المعتقلين. ووفقاً لصحيفة "هآرتس" (26 تشرين الاول 2023)، فإن نائب المستشار القضائي للحكومة، چيل ليمون، حذر وزارة الدفاع بشأن أوضاع العمال وتواصل شخصياً

[12] انظروا الى مقال هآرتس https://bit.ly/4epQYag / انظروا ايضا الى تقرير لمنظمة Human Rights Watch في الموضوع من شهر كانون الثاني 2024 https://www.hrw.org/news/2024/01/03/israel-gaza-workers-held-incommunicado-weeks

مع مسؤول كبير من القيادة السياسية– الامنية. وفي نهاية المطاف، أكدت وزارة العدل على أن مسؤولية تقديم توضيحات حول مصير العمال تقع على عاتق وزارة الدفاع والجيش.

خلفية الاحداث الجارية: تشغيل عمال غزة في إسرائيل في الماضي وحتى السابع من أكتوبر

شكّل العمل في إسرائيل تاريخيًا شريان الحياة الاقتصادي الأهم لسكان غزة، خاصة قبل سيطرة حماس على القطاع في حزيران 2007. وشهدت العلاقات الإقتصادية بين غزة وإسرائيل ذروتها في عام 1986، حيث كانت نسبة 46% من قوة العمل في غزة تعمل داخل إسرائيل. ولم يقتصر الأمر على الأفراد، بل اعتمدت صناعات مثل النسيج والزراعة في غزة بشكل كبير على السوق الإسرائيلي. وكانت منطقة ايرز الصناعية نموذجًا لهذا التعاون، إذ كانت توظف حوالي 4000 عامل غزّي و350 عاملًا إسرائيليًا، مع كون نصف مصانعها الـ 201 مملوكة لإسرائيليين. إلا أن الوضع الإقتصادي بدأ في التغيّر بشكل جذري منذ عام 2000 مع بداية الانتفاضة الثانية. نقطة التحول الرئيسية كانت الانسحاب الإسرائيلي من غزة في عام 2005، والذي سبقه قرار إغلاق منطقة إيرز الصناعية عام 2004.

بعد انقلاب حماس على السلطة في قطاع غزة عام 2007، تم قطع العلاقات الاقتصادية بشكل شبه كامل بين غزة وإسرائيل. إلا أن حركة البضائع والصادرات الزراعية استمرت بشكل ما بعد هذا التاريخ[13].

بدءًا من عام 2014، طبقت إسرائيل سياسة تقوم على إصدار "تصاريح التجار" لنحو 5000 من سكان غزة. هذه التصاريح كانت في حقيقة الأمر تصاريح عمل غير مباشرة إذ كان هناك إتفاق غير معلن بان يستغل "التجار" الإمكانية التي أتيحت لهم للعمل في إسرائيل الامر الذي تم توسيعه وتطويره بشكل كبير إبتداءًا من شهر تشرين الأول عام 2021، حيث سمح اتفاق جديد مع حماس بدخول قرابة 20,000 عامل إلى إسرائيل.[14]

من منظور اقتصادي، كان أثر هذه الخطوة محدوداً، فرغم مساهمتها في تحسين مؤشرات البطالة التي بلغت 50% في صيف 2023، وإن كان ذلك تحسنًا مقارنة بنهاية 2020 حين وصلت البطالة إلى قرابة 80%.

[13] المعلومات عن تأريخ العلاقة الاقتصادية بين غزة واسرائيل تعتمد على موقع جمعية "جيشاة – مسلك" https://gisha.org/ar/ اذ كانت نقابة معًا قد تواصلت معها لتكثيف الجهود للدفاع عن العمال الغزيين في تشرين الاول 2023 وكذلك خلال الإعداد لكتابة هذا التقرير. إنظروا الى تقرير لقائد نقابي من غزة من عام 2012 عن اوضاع العمال بعد الانسحاب الإسرائيلي وإغلاق منطقة ايرز الصناعية ووقف العمل الزراعي في المستوطنات https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=293433#google_vignette.

[14] عن التدفق الكبير للعمال من غزة على مكاتب التسجيل للعمل في إسرائيل انظروا تقرير موقع "زوايا" من عام 2021 https://bit.ly/4n6kyV5

إلا أنها لم تقدم حلاً جذرياً للأزمة الاقتصادية المزمنة في القطاع. من منظور تاريخي، استخدمت إسرائيل سياسة تصاريح العمل للفلسطينيين كأداة استراتيجية لتهدئة التوتر وإدارة الصراع.[15] من جانب سلطة حماس في غزة كانت الصورة مختلفة تماما، إذ إتضح قرارها في عام 2021 وبعد 16 سنة بأن سماحها للعمال من غزة بالدخول الى إسرائيل كان في نهاية الأمر جزءاً من استراتيجية الخداع التي مهدت بها لهجومها.[16]

[15] انظروا المقال في صحيفة هآرتس الذي نشر ايام قليلة قبل الحرب والذي يثبت السعي الإسرائيلي لكسب الهدوء بواسطة تشغيل العمال وتسهيل نقل البضائع من غزة واليها https://www.haaretz.co.il/debate/2023-10-02/ty-article/.free/0000018a-f08a-d428-a3ba-f0cbb5090000

[16] عن الإشكالية في السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة وتناقضاتها، انظر الى التقرير الهام الذي نشره الباحثان حغاي اتكس ووفاق عدنان في إطار معهد الأمن القومي الإسرائيلي INSS في آب 2022 وتتضح من خلاله إشكالية التناقض في السياسة الاسرائيلية إزاء قطاع غزة https://www.inss.org.il/publication/workers-from-gaza/ انظروا ايضا الى مقال عدنان البرش من حزيران 2022 في موقع BBC عن مصير عمال غزة ضمن الترتيبات التي كانت سارية المفعول بين تشرين الاول 2021 وتشرين الاول 2023 https://www.bbc.com/arabic/middleeast-61950142 .

الفصل الثالث

تحت وطأة الحرب.. خيارات العمال محفوفة بالمخاطر

على الرغم من مرور عامين على الحرب، استمرت القيود المشددة على دخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل، الامر الذي أثر بشكل بالغ الخطورة على القطاعات الاقتصادية الحيوية. فمنذ اللحظة الأولى للحرب، تقلص عدد التصاريح الممنوحة للعمال الفلسطينيين بما في ذلك منطقة عطروت، شمالي القدس، ولم يتجاوز العدد 8,000 عامل، وهو انخفاض حاد مقارنة بـ 120,000 عامل كانوا يعملون في إسرائيل حتى السادس من تشرين الاول 2023. ولم تنجح جهود المقاولين في قطاعي البناء والزراعة في إدراج هذين القطاعين ضمن تصنيف "الشركات الحيوية" في إسرائيل. بما يعني ان عدد العمال الذين دخلوا للعمل في اسرائيل بقي محدود للغاية.[17]

على الرغم من الإغلاق الشامل الذي فُرض بعد اندلاع الحرب، لم تتوقف عجلة الإنتاج في مصنع ر.س. للمواد الغذائية بالمنطقة الصناعية عطروت. فباعتباره "مؤسسة حيوية"، مُنح العمال تصاريح خاصة سمحت لهم بمواصلة العمل. وكان عليهم الوصول للعمل صبيحة كل يوم عبر حاجز قلنديا الذي كان يُفتح بشكل متقطع وغير منتظم خلال الأسابيع الأولى.

لم تكن إستمرارية العمل في هذا المصنع خلال الحرب حدثاً استثنائيا، بل كانت جزءاً من سياسة إسرائيلية أوسع نطاقاً سمحت لآلاف الشركات بمواصلة نشاطها تحت تصنيف "الشركات الحيوية". تم تبرير هذا الإجراء رسمياً بأن هذه الشركات لها مساهمة خاصة في المجهود الحربي أو في الحفاظ على استقرار الخدمات الأساسية للمجتمع، مثل توفير الغذاء والماء والكهرباء. إلا أن ما بدأ كقائمة محدودة للأعمال الضرورية، شهد توسعاً كبيرا وبحلول اذار 2024 شملت قائمة "الشركات الحيوية" 2,396 شركة[18].

[17] انظروا التقرير الذي بثته قناة "مكان" الاسرائيلية بتاريخ 4 كانون الاول 2024، والذي قدم صورة دقيقة لعدد العمال الذين سمح لهم بدخول اماكن عملهم في اسرائيل. https://www.facebook.com/watch/?v=8552021638229072 / راجعوا ايضا ما نشرت **وزارة الزراعة** توجهًا جديدًا يسمح للمزارعين الذين كانوا يشغلون عمالًا فلسطينيين قبل الحرب بتقديم طلبات لتشغيلهم مجددًا. لكن للأسف، تم إحباط هذا التوجيه لاحقًا من قبل **السلطات العسكرية**، ولم يُنفذ. وقد شاركت **نقابة معًا** في جهود صاحب معصرة زيتون في الجليل لتشغيل عمال فلسطينيين، إلا أن هذه المحاولة انتهت بالفشل. https://bit.ly/3VTl25W

[18] انظروا التقرير الذي بثته القناة 13 بتاريخ 21 مارس 2024، والذي وصف دخول العمال من خلال قائمة "الشركات الحيوية" كإجراء فاسد يتيح لأرباب العمل ذوي "العلاقات الجيدة" الحصول على تصاريح، بينما لم يتمكن آخرون ضمن نفس الفئة من الحصول على التصاريح لتشغيل عمال فلسطينيين. (اللغة العبرية) https://13tv.co.il/item/news/politics/security/rxetw-903986800/

تصاريح العمل: بين حظر الدخول والتجديد التلقائي

خلافًا للإلغاء الفوري والشامل لتصاريح العمل الممنوحة لعمال قطاع غزة في أعقاب هجمات السابع من أكتوبر، تبنت السلطات الإسرائيلية سياسة مختلفة ومثيرة للجدل تجاه عمال الضفة الغربية. فعلى الرغم من فرض حظر شامل منعهم من دخول إسرائيل عبر الحواجز، ظلت تصاريح العمل الخاصة بهم سارية المفعول.

خلال الأسابيع والأشهر التي تلت الحرب، تفاجأ العديد من العمال باكتشافهم أن تصاريحهم، التي انتهت صلاحيتها، كانت تُجدد تلقائيًا لفترات تصل إلى ستة أشهر. وقد خلقت هذه الحالة حالة من الإرباك والتناقض الواضح بين سياسة الإغلاق المعلنة على أرض الواقع، وبين التعامل مع التصاريح اذ رأى العمال في طريقة التعامل هذه تلميحًا إلى إمكانية فتح الحواجز غدًا وعودتهم إلى أماكن عملهم.

وفي تقرير كشفته القناة 11 الإخبارية في أواخر ايار 2024، تبيّن بأن هذه السياسة أدت إلى وضع غير متوقع: فبعض العمال الفلسطينيين الذين تم ضبطهم بعد دخولهم إسرائيل "بشكل غير قانوني"، تبين أنهم يحملون تصاريح عمل سارية المفعول الامر الذي وفّر لهم الحماية من الترحيل أو الملاحقة القضائية[19].

بالنسبة للعمال، كانت هذه السياسة الغامضة سلاحاً ذا حدين. فمن جهة، منحت قلة منهم غطاءً قانونياً مؤقتاً عبر تصاريحهم السارية المفعول. لكن من جهة أخرى، رسّخ تجديد هذه التصاريح غير الفعّالة وهماً خطيراً بأن الأزمة ستنتهي قريباً، مما دفعهم إلى الإنتظار السلبي بدلاً من البحث عن حلول، مدفوعون بالأمل بأن عودتهم للعمل مجرد مسألة وقت.

خلال الأشهر الأولى للحرب، إنتشرت الشائعات عن العودة القريبة للعمل بإستمرار على منصات التواصل الاجتماعي، مما أثّر على العمال بشكل مباشر. كانت هذه الإدعاءات، التي روّج لها أحيانًا مقاولون إسرائيليون أو كانت مجرد تعبير عن الأماني، تزعم مرارًا وتكرارًا قرب السماح للعمال بالعودة إلى أعمالهم. وقد ارتبطت هذه المزاعم بمواعيد محددة، مثل الأعياد الدينية كرمضان والفصح أو بداية شهر جديد، الأمر الذي لم يؤدِ إلا إلى خلق آمال زائفة وإطالة أمد حالة عدم اليقين والقلق في صفوف العمال.

[19] انظروا التقرير بتاريخ 28 مايو 2024 للصحفي ميخائيل شيمش في القناة 11، حول ما وصفه بـ "خدعة حظر إسرائيل لتشغيل العمال الفلسطينيين."
https://www.kan.org.il/content/kan-news/defense/754850/

نقطة التحوّل: من الصبر إلى اليأس

بحلول شهر آذار 2024، وصل الإحباط بالعمال الفلسطينيين إلى نقطة اللاعودة. فبعد أشهر من الصبر والالتزام بالقانون أملاً في العودة إلى أعمالهم، تبددت آمال الآلاف منهم. وتحت وطأة الأزمة المالية الخانقة وغياب أي أفق واضح، تحول الانتظار إلى شعور بأنه عليهم أن يفعلوا شيئا ولو كان هذا السلوك محفوفًا بالمخاطر. وبدأ الآلاف بمحاولات العبور إلى إسرائيل، إما عبر ثغرات في الجدار الأمني، أو من خلال شراء تصاريح مؤقتة أو مزورة بحجة تلقي العلاج الطبي، وذلك في تحدٍ صريحٍ للقانون من أجل تأمين لقمة العيش.

وتجدر الإشارة الى انه على الرغم من القرارات الرسمية، فإن الإتصال بين العمال الفلسطينيين والمقاولين الإسرائيليين لم ينقطع بالكامل. والدليل على ذلك ما كشفه إستطلاع أجرته "نقابة مقاولي الترميمات" في كانون الأول 2023، حيث أيّد نصف المقاولين الإسرائيليين عودة العمال الفلسطينيين إلى وظائفهم.[20] وإلى جانب ذلك، ورغم صعوبة تتبع العمال الذين يدخلون دون تصاريح رسمية، فإنه من غير المعقول أن يتمكن آلاف العمال من العبور إلى إسرائيل دون وجود ترتيبات مسبقة تضمن لهم العمل والأجر، وفي كثير من الأحيان المأوى.

الخطر لا يمنع العمال من الدخول إلى إسرائيل

يضطر العمال الفلسطينيون الذين يسعون للعمل في إسرائيل دون الحصول على تصاريح رسمية إلى سلوك طرق بالغة الخطورة. وفيما يلي أبرز هذه الأساليب التي تعكس حجم اليأس والمعاناة:

1. اختراق جدار الفصل او التسلق عليه: يلجأ العمال إلى عبور الجدار من خلال الثغرات الموجودة فيه أو تسلقه، وهي محاولة يائسة تعرضهم لخطر الإصابة الجسدية البالغة أو الموت، حيث يمكن أن يصبحوا أهدافًا لإطلاق النار من قبل قوات الأمن الإسرائيلية. (المزيد حول دخول عشرات الآلاف من العمال بدون تصريح في الفصل الثامن).

[20] انظروا نتائج الاستطلاع الذي اجراه اتحاد مقاولي الترميمات في كانون الأول 2023 (اللغة العبرية)
https://www.ynet.co.il/economy/article/ryw1wwxua

2. التسلل من خلال الاختباء داخل مركبات إسرائيلية: يخاطر البعض بالإختباء داخل مركبات يقودها إسرائيليون يُسمح لهم بالعبور من الحواجز. غالبًا ما يمضي هؤلاء العمال ساعات طويلة في أماكن ضيقة وأوضاع قاسية، وفي بعض الأحيان داخل شاحنات قمامة تفوح منها الروائح الكريهة. ويتعرض العمال في حالة اكتشاف إختبائهم في هذه الشاحنات الى الاعتقال المهين على جانب الطريق وأمام المارة.

3. شراء تصاريح عمل مزورة أو مؤقتة: ينفق العمال مبالغ طائلة للحصول على تصاريح دخول مؤقتة وغير شرعية، مثل تصريح لموعد طبي مزيف قد تصل تكلفته إلى 1,500 شيكل. يسمح هذا التصريح بالمرور عبر الحاجز ليوم واحد فقط، ليتحول بعدها إلى غطاء لأشهر من العمل غير الرسمي، بلا حقوق أو حماية قانونية أو رقابة، مما يجعلهم عرضة للاستغلال.

4. خيار شائع آخر هو ما يُعرف بـ "تصريح 00" –يُعد هذا التصريح طويل الأمد خيارًا شائعًا لكنه محفوف بالوصمة الاجتماعية، لارتباطه غالبًا بالمتعاونين مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية. ورغم تجنب الكثيرين اعتماده، يضطر آخرون، مدفوعون باليأس، إلى دفع مبالغ قد تصل إلى 12,000 شيكل أو أكثر للحصول عليه، على أمل أن يوفر لهم حماية من الاعتقال. لكن الواقع يصدم الكثيرين، حيث أفاد عدد من العمال بأنهم اعتُقلوا بعد أيام قليلة من حصولهم عليه، مما أدى إلى خسائر مالية فادحة وتحطيم آمالهم في تأمين مصدر رزق مستقر.

الفصل الرابع

الفلسطينيون يعودون للعمل في المستوطنات، فلماذا لا يعملون في إسرائيل؟

في المستوطنات، وخاصة في المناطق الصناعية التابعة لها، جرى تشغيل العمال بشكل مختلف تمامًا. فبعد توقف العمل لمدة قصيرة لم تتجاوز ثلاثة أسابيع، سُمح تدريجيًا للمشغّلين في هذه المناطق بإعادة تشغيل عمالهم الفلسطينيين. بموجب الشروط الجديدة، أُلغي الإذن لدخول المركبات الفلسطينية إلى المناطق الصناعية، واضطر المشغّلون للوصول بسياراتهم الخاصة إلى الحاجز لنقل عمالهم. كما أصبح على كل مشغّل أن يستأجر حراسًا مسلحين بنسبة حارس واحد لكل 15 عاملًا فلسطينيًا. ونصت الأنظمة الجديدة على منع العمال الفلسطينيين من التنقل الحر داخل المناطق الصناعية. ففي حين كان بإمكان العمال في ميشور أدوميم حتى تشرين الأول 2023 التوجه إلى متجر "رامي ليفي" خلال أو بعد الدوام للتسوق، أصبحوا الآن ممنوعين بالكامل من مغادرة أماكن عملهم أو قضاء وقت في المساحات العامة المجاورة للمصانع.

يعتبر تشغيل العمال في المستوطنات مثابة الإختبار لأمكانية مواصلة علاقة العمل مع الفلسطينيين بشكل عام. من هنا تأتي أهمية التجربة التي إتسمت بالهدوء النسبي إذ لم تُسجَّل خلالها أي حوادث أمنية بارزة، سواء إعتقالات أو مواجهات عنيفة. وفي هذا الإطار، تُعتبر حادثة مقتل مدير عمل في مصنع بالمنطقة الصناعية "بارون" قرب مستوطنة "قدوميم" في آب 2024 على يد عامل يحمل تصريحًا، حدثًا استثنائيًا ومعزولًا عن السياق العام.[21]

نتيجة الهدوء والإستقرار في علاقات العمل في المستوطنات شاهدنا تخفيفا تدريجيا للقيود التي فرضت على تشغيل العمال. في إطار زيارة ميدانية اعتيادية قام بها فريق من نقابة معًا في آذار 2025 إلى منطقة ميشور أدوميم الصناعية، تم رصد مجموعة تضم حوالي خمسة عشر عاملًا فلسطينيًا في إحد المصانع، دون وجود حارسًا. ولوحظ أن مدخل المصنع كان مفتوحًا، وسادت بيئة عمل هادئة تخلو من أي توتر

[21] انظروا التقرير عن عملية القتل في منطقة بارون الصناعية https://www.amad.com.ps/ar/post/540236#google_vignette / انظر أيضًا الى بحث أعده معهد INSS الذي يوضح أن نسبة العمال الحاصلين على تصاريح والمتورطين في أي نشاط إجرامي أو إرهابي كانت ضئيلة جدا (اللغة الانجليزية) https://www.inss.org.il/publication/palestinian-workers-data/

ملحوظ. كما كشفت متابعات لاحقة عن وجود ترتيبات نقل منظمة للعمال في المنطقة، حيث يتم نقلهم صباحًا ومساءً بواسطة حافلات مخصصة بين الحاجز عند مدخل المنطقة الصناعية وأماكن عملهم[22].

الإنقسام الداخلي في المستوطنات بموضوع العمال الفلسطينيين

كما ذكرنا سابقا فبعد اندلاع الحرب في السابع من أكتوبر، فرضت إسرائيل حظراً شبه كامل على دخول العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى إسرائيل والمستوطنات. ورغم هذا الحظر، فإن الحاجة الاقتصادية الملحة دفعت إلى إعادة فتح الباب أمامهم بشكل تدريجي ومحدود، مما أثار جدلاً وإنقساماً حاداً داخل مجتمعات المستوطنين أنفسهم.

تعاملت المجالس المحلية للمستوطنات الإسرائيلية مع مسألة دخول العمال الفلسطينيين بسياسات متباينة، حيث إتخذت كل سلطة محلية او بلدية قرارها بشكل مستقل. وخير مثال على ذلك ما حدث في مستوطنة **إفرات** (جنوب بيت لحم)، ففي حزيران 2024، أصدر رئيس المجلس المحلي قرارًا يسمح بدخول عمال فلسطينيين لمشاريع محددة إلا أن القرار قوبل برفض عنيف، ففي اليوم الأول لوصول العمال، قام عشرات المستوطنين بمنعهم جسديًا من الدخول. تصاعد الأمر ووصل إلى القضاء، حيث أدت الإجراءات القانونية إلى التوصل لتسوية بين الطرفين، مدعومة بموقف القاضي الذي أشار إلى تأييده لحق العمال في الدخول، مما سمح لهم بالعودة إلى أعمالهم في نهاية المطاف.[23]

أما في مستوطنة أريئيل، وهي أكبر مستوطنات الضفة الغربية، كانت محكمة الشؤون المحلية فد اصدرت في نيسان 2024، قرارًا بمنع دخول العمال الفلسطينيين إلى المدينة، رافضةً بذلك التماساً قدمه مقاولون وأصحاب عمل محليون، وهذا على عكس قرار المحكمة في قضية العمال في مستوطنة افرات.[24] في هذه القضية أقرّ القاضي بصلاحية بلدية أريئيل منع دخول العمال الفلسطينيين، مما يعتبر انتصارًا للتيار المتشدد في صفوف المستوطنين.

[22] الجدير ذكره إن الترتيبات الجديدة وخاصة منع إدخال السيارات خلقت أزمة بخصوص ركن السيارات. في الفصل العاشر من التقرير تطرقنا لحادثة تخريب التي تعرضت لها عشرات السيارات في شهر تشرين الأول 2024.

[23] انظروا التقرير من أيلول 2024 حول القرار القضائي (في الغة الانجليزية) https://www.jns.org/courts-judea-and-samaria-towns-cannot-bar-palestinian-workers/

[24] انظروا تقرير "اسرائيل هايوم" من شهر نيسان 2024 (في اللغة العبرية) https://www.israelhayom.co.il/news/law/article/17695983

التناقض بين السماح بالدخول إلى المستوطنات ومنع الدخول إلى إسرائيل

سياسة الإغلاق التي إتبعتها الحكومة الإسرائيلية بكل ما يتعلق بدخول العمال الى عملهم داخل إسرائيل تتعارض مع الوضع في المستوطنات، التي سُمح بها بعودة العمال كما ذكرنا سابقًا. الفرق في التعامل مع العمال يعود الى الاختلاف في الحالة القانونية. ففي منطقة "ج" – حيث المستوطنات – تقع المسؤولية لتطبيق القانون والإجراءات على عاتق قائد المنطقة الوسطى ورئيس الإدارة المدنية، وليس على الحكومة. وبما انه ومنذ تشرين الثاني 2023، تبنّت هذه الجهات الأمنية توجهًا مختلفًا عن سياسة الحكومة فيمكننا ان نفهم قرارها السماح للعمال في مزاولة عملهم كالمعتاد في مناطق الاستيطان مقابل استمرار الرفض المطلق للموضوع بكل ما يتعلق في العمال في داخل اسرائيل.

وقد أدى هذا التناقض في السياسة الى غضب أصحاب الأعمال الإسرائيليين الذين تضرروا من منع دخول العمال الفلسطينيين الى اسرائيل، كما سُلط الضوء عليه في جلسة للكنيست في كانون ثاني 2024. وقد تبين ذلك في عنوان البيان الصحافي الذي نشرته لجنة الكنيست للعمال الأجانب والذي نص على: "بينما لا يوجد تصريح لعمال السلطة الفلسطينية لدخول إسرائيل للعمل الزراعي، يُسمح لهم بالدخول إلى يهودا والسامرة (الضفة الغربية)."[25]

في اجتماع لجنة الكنيست المذكور الذي شارك فيه مندوب معًا، وكان شاهدا على مطالبة أصحاب عمل إسرائيليين في قطاعي البناء والمطاعم بعودة عمالهم الفلسطينيين. وقد ساد الجلسة توترا حادا عندما اعترضت السيدة شيرا ليبمان، مديرة مجلس المستوطنين، على هذا المطلب. إلا أن المقاولين واجهوها بحجة دامغة، مُذكّرين إياها بأن المستوطنات في الضفة الغربية، وهي معاقل اليمين المتطرف الذي تمثله، قد سمحت بالفعل بدخول العمال الفلسطينيين منذ تشرين الثاني 2023، مما كشف عن الازدواجية في الموقف[26].

[25] انظروا البيان الصحفي للجنة الكنيست من كانون الثاني 2024 (في اللغة العبرية) https://bit.ly/3NTH4Sb

[26] أنظروا الى تقرير نقابة معًا عن جلسة لجنة الكنيست من 24/1/15 (في اللغة العبرية) https://wac-maan.org.il/palestinian-workers-2/

الفصل الخامس

الاقتصاد الفلسطيني في حالة إنهيار كامل

أُغلق حاجز ترقوميا في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، وكذلك 14 معبرًا آخر من الضفة الغربية إلى إسرائيل. (الصورة من شهر شباط 2023، مأخوذة من صفحة معبر ترقوميا – الخليل في شبكة فيسبوك)

خلّفت الحرب آثارًا كارثية على الاقتصاد الفلسطيني، دافعةً به إلى حافة الإنهيار، وتجلّت هذه التداعيات بصور مختلفة في كل من قطاع غزة والضفة الغربية.

كانت التداعيات في قطاع غزة شاملة ومأساوية. فالدمار الهائل لم يقتصر على إزهاق أرواح عشرات الآلاف، بل دمر البنية التحتية الحيوية للمنطقة بشكل شبه كامل. نتيجة لذلك، وصل النشاط الاقتصادي إلى حالة من الجمود المطلق، متوقفًا فعليًا عند عتبة الصفر. اما في الضفة الغربية: فالأزمة مركّبة وعميقة، اذ تفاقمت

الأزمة الاقتصادية وعجزت السلطة الفلسطينية بإستمرار عن دفع أجور موظفيها.[27] يمكننا تلخيص الأزمة بتضافر عدة عوامل حاسمة:

- العمليات العسكرية: الحملات العسكرية واسعة النطاق، خاصة في مخيمات جنين وطولكرم، أدت إلى زعزعة الاستقرار.
- قيود على الحركة: فُرضت قيود مشددة على حركة الأفراد والبضائع، مما خنق شرايين التجارة والتنقل.
- أزمة المقاصة: القيود الإسرائيلية على تحويل إيرادات الضرائب والجمارك (أموال المقاصة) فاقمت الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية.
- تراجع الدعم الدولي: الانخفاض الحاد في المساعدات المالية من الشركاء العرب، والأوروبيين، والولايات المتحدة قلّص الموارد المتاحة.

على الرغم من خطورة العوامل المذكورة أعلاه، يبرز سبب واحد باعتباره المحرك الأساسي والمباشر للأزمة الخانقة والخطيرة التي تعصف بالضفة الغربية وهو القرار الإسرائيلي القاضي بمنع العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل على مدار عامين.

الانخفاض الكبير في ميزانية السلطة الفلسطينية

وفي ظل الأزمة المالية الخانقة أصبح استمرار وجود السلطة مهددًا، وذلك نتيجة للتآكل التدريجي في قدرتها المالية. يعود السبب الجذري لهذه الأزمة إلى إعتمادها الكبير على تحويلات الجمارك والضرائب من إسرائيل، المعروفة بأموال المقاصة، والتي تشكل نحو 65% من إجمالي إيراداتها، وفقاً لتقرير نشره موقع "ميدل إيست مونيتور" في أواخر آذار 2025. وقد أدت الاقتطاعات الكبيرة التي فرضتها إسرائيل على هذه الأموال، والتي بلغت حد الإيقاف الكامل، إلى عجز حاد في الميزانية. ونتيجة لذلك، اضطرت السلطة الفلسطينية إلى خفض رواتب موظفي القطاع العام –بما فيهم المعلمين وأفراد الشرطة والعاملين في القطاع الصحي– الذين باتوا يتقاضون ما بين 70% إلى 80% فقط من مستحقاتهم، بل وعجزت عن دفع الرواتب بالكامل قبيل عيد

[27] أنظروا مقال من شهر حزيران 2025 يعلن عن نية السلطة الفلسطينية بدفع أجور الموظفين على شهر نيسان (اي بتاخير شهر كامل) ناهيك ان الإعلان ينص على دفع نسبة 35% من الإجور https://bit.ly/46UZrjU

الفطر في ربيع2025. وقد بلغت الأزمة ذروتها في أواخر آب 2025، عندما صرح رئيس الوزراء الفلسطيني بأن التحويلات الإسرائيلية متوقفة بالكامل منذ عدة أشهر، مما أثار شكوكاً جدية حول قدرة السلطة على البقاء.[28]

على مدى سنوات، مارس نتنياهو ضغوطًا مستمرة على السلطة الفلسطينية، بحجة المخصصات التي تدفعها السلطة للأسرى وعائلاتهم. وقد تصاعدت هذه الضغوط بشكل حاد عقب إندلاع الحرب في تشرين الاول 2023، حيث عمد وزير المالية الإسرائيلي، المسؤول أيضًا عن الإدارة المدنية في الضفة الغربية، إلى تجميد تحويل أموال المقاصة المستحقة للسلطة الفلسطينية. وقد جاء هذا الإجراء كخطوة عقابية ردًا على إستمرار السلطة في دفع رواتب موظفيها في قطاع غزة. أدى تجميد عملية نقل الأموال إلى أزمة مالية خانقة عصفت بالسلطة الفلسطينية وبلغت ذروتها في كانون ثاني 2025. نتيجة هذه الأزمة وعقب تدخل بعض الدول الاوروبية تم التوصل آنذاك إلى إبرام اتفاق ثلاثي بوساطة النرويج، يقضي بتحويل جزء من الأموال الفلسطينية المجمدة مباشرةً إلى شركة الكهرباء الإسرائيلية، وذلك لتسوية الديون المتراكمة على السلطة.[29]

في تقرير صدر عن البنك العالمي في نيسان 2025، تم تسليط الضوء على التداعيات الإقتصادية الخطيرة للحرب على الاقتصاد الفلسطيني، والذي سجل أكبر انكماشا له منذ عقد كامل. وأشار التقرير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني قد شهد إنخفاضًا حادًا بنسبة 27%. ويعكس هذا الرقم واقعًا إقتصاديًا متباينًا بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ حيث عانى قطاع غزة من انهيار اقتصادي شبه كامل بنسبة 83%، في حين سجلت الضفة الغربية إنكماشًا جزئيًا بنسبة 17% [30]

عوامل إضافية لتقويض الاقتصاد الفلسطيني

القيود الصارمة التي فُرضت على دخول المواطنين العرب من إسرائيل إلى مناطق السلطة الفلسطينية كانت مثابة الضربة الإقتصادية المباشرة للاقتصاد المحلي. فحركة المواطنين العرب في الأسواق كانت تُعد شريان حياة للعديد من المدن الفلسطينية، اذ أعتبر إنفاق هؤلاء المواطنين عنصرًا حيويًا في اقتصادات مدن شمال

[28] انظروا التقرير الهام الذي كتبته الصحفية نوريت يوحانان في موقع "Times of Israel" باللغة العربية في مطلع شهر ايلول 2025 عن أسباب الأزمة المالية والإقتصادية الخطيرة التي تعاني منها السلطة الفلسطينية https://bit.ly/47gpaTR

[29] انظروا تقرير وكالة وفا من كانون الثاني 2025 الذي يفسر الاتفاق الثلاثي بين إسرائيل والسلطة والنرويج حول الافراج عن اموال المقاصة المجمدة https://www.wafa.ps/Pages/Details/111708

[30] انظروا تقرير البنك الدولي من شهر نيسان 2025 https://bit.ly/4ohD3ah

الضفة الغربية، خصوصًا جنين، ونابلس، وطولكرم. لم يقتصر الأمر على التسوق العادي، بل امتد ليشمل خدمات متنوعة مثل الرعاية الصحية، وصيانة المركبات والسياحة.

يوضح بيان لمديرية وزارة الاقتصاد الوطني في محافظة جنين من شهر تشرين الثاني 2023 ان الإجراءات الأمنية التي تم إتخاذها منذ إندلاع الحرب وخاصة منع دخول المواطنين العرب الى خسارة 24 مليون شيكل، علما بأنه ما يقارب 5000 متجر جملة في المدينة يعتمد بشكل أساسي على هؤلاء المتسوقين. ومع توقف قدومهم، دخل الاقتصاد المحلي في حالة من الجمود[31].

في أيار 2024، سمحت السلطات الأمنية الإسرائيلية بشكل محدود بدخول المتسوقين العرب من إسرائيل.[32] الا انها سرعان ما أغلقت الحواجز مجدداً على خلفية العمليات العسكرية في جنين. في طولكرم أعلنت غرفة التجارة البلدية في 29 نيسان 2025 عن إضراب تجاري عام، إحتجاجاً على ما وصفته بتجاهل السلطة الفلسطينية لمعاناة التجار. وقد تمحور المطلب الأساسي للتجار، كما بَيّنت مقابلات أجرتها إذاعة "الحياة"، حول ضرورة إعادة فتح الحواجز لإنعاش الحركة التجارية في المدينة[33]

وجاء إغلاق مؤسسات الأونروا، خاصةً في غياب بدائل فورية، ليفاقم الأزمة الراهنة ويؤدي إلى إنهيار حاد في الخدمات التعليمية الحيوية. ويتجسد هذا الواقع المأساوي في القدس، حيث تسبّب إغلاق مدارس الوكالة في منتصف العام الدراسي في حرمان مئات الطلاب من حقهم في التعليم وتركهم دون بدائل.[34] وكان تقرير لمجلة "Cairo Review" (شتاء 2025) قد حذر من خطر حقيقي بتوقف العديد من خدمات الأونروا الأساسية الأخرى جراء الإجراءات الإسرائيلية.[35]

[31] انظروا تقرير وكالة وفا (WAFA) بتاريخ تشرين الثاني 2023 والذي قدّر خسائر جنين في الشهر والنصف الأولى من الحرب بمبلغ 24مليون دولار https://www.wafa.ps/pages/details/85190 انظر أيضاً تقرير لصحيفة نيويورك تايمز (New York Times) صدر في تموز 2024 حول الأضرار التي لحقت باقتصاد جنين بسبب الحرب ومنع المواطنين العرب الإسرائيليين من الوصول إلى الأسواق المحلية.
https://www.nytimes.com/2024/07/27/world/middleeast/west-bank-economy.html

[32] انظروا تقرير أخبار الشرق من حزيران 2024 https://www.akhbar-sharq.com/news/23414

[33] انظروا تقرير إذاعة الحياة من طولكرم 29 نيسان/أبريل 2025 الذي شمل مقابلات مع تجار في طولكرم https://bit.ly/45oLQRg

[34] انظروا تقرير Times of Israel من شهر أيار 2025 https://www.timesofisrael.com/israel-shutters-unrwa-schools-in-east-jerusalem-in-line-with-ban-on-aid-agency :

[35] انظروا تقرير الموقع https://bit.ly/4nIGyXn

الأثار الخطيرة لتوقف العمالة الفلسطينية في إسرائيل

قبل الحرب، لعبت المدخولات من أجور العمال الفلسطينيين في إسرائيل دورًا رئيسيًا في إقتصاد السلطة الفلسطينية. ففي تشرين الثاني 2023، كتب الباحث الإسرائيلي دورون بيسكين في صحيفة "كلكاليست" أن السلطة الفلسطينية ليس لديها بديل عملي لإعتمادها الاقتصادي العميق على إسرائيل.[36]

ووفقًا للبيانات التي عرضها المقال، فإن نسبة 72% من تجارة السلطة قبل الحرب كانت مع إسرائيل. كان هذا الاعتماد واضحاً أيضاً في العدد الكبير من الفلسطينيين الذين كان يعملون في إسرائيل والذي وصل عشية الحرب الى ما يفوق 150 الف عامل. وأشار المقال إلى أنه في عام 2019 وحده، ساهمت الأجور التي حصل عليها هؤلاء العمال بما يقرب من 2.5 مليار دولار سنوياً في الاقتصاد الفلسطيني، وهو ما يمثل أكثر من 20% من الناتج المحلي الإجمالي لذلك العام. في السنوات التي تلت ذلك – وخاصة خلال السنوات التي تلت جائحة كورونا (2022 ولاحقًا) شاهدنا زيادة عدد العمال مما ادى بطبيعة الحال الى زيادة وزن أجور العمال في الاقتصاد.

محررة صحيفة "ذي ماركر" أبرزت هذا الواقع في عنوان صادم نشرته في كانون الأول 2021، جاء فيه: "أن تكون عامل بناء في إسرائيل أفضل من أن تكون طبيبًا لدى السلطة الفلسطينية [37]. وقد سلّط المقال الضوء على الفجوة الهائلة في الأجور، حيث لم يتجاوز متوسط الراتب الشهري في مناطق السلطة 2,500 شيكل، بينما كان العامل الفلسطيني في إسرائيل يتقاضى ما بين 5,000 إلى 10,000 شيكل.

واضح إذن لماذا يعتبر توقف تدفق أجور 200,000 عامل فلسطيني، كانوا يعملون في إسرائيل والمستوطنات قبل الحرب، ضربة قاصمة للإقتصاد الفلسطيني. هؤلاء العمال لم يكونوا مجرد أفراد، بل كانوا أساس الإستقرار المالي لأكثر من مليون شخص، أي ما يعادل ثلث سكان الضفة، معتمدين على فرضية أن كل عامل هو المعيل الرئيسي لأسرة كاملة. كانت أجورهم هي الوقود الذي يحرك عجلة الاقتصاد المحلي، من محلات البقالة الصغيرة إلى معارض السيارات الكبرى، مما خلق دورة اقتصادية مزدهرة. ومع إنقطاع هذا المصدر الحيوي للدخل، دخل النشاط الاقتصادي في حالة من الركود العميق، مما ألقى بظلاله الثقيلة على كافة مناحي الحياة.

[36] انظروا مقال المحلل الإسرائيلي من صحيفة كلكاليست من شهر تشرين الثاني 2023 (في اللغة الإنجليزية)
https://www.calcalistech.com/ctechnews/article/hy4cmzhm6

[37] انظروا مقال محررة دي ماركر ميراف ارلوزوروف من شهر كانون الاول 2021 (في اللغة الإنجليزية) https://bit.ly/3GtHaja

الفصل السادس

لماذا لا يمكن للعمالة المهاجرة أن تكون بديلاً حقيقياً للعمال الفلسطينيين؟

في أعقاب اندلاع الحرب وفرض الإغلاق الشامل، برزت على الفور مسألة البديل للعمال الفلسطينيين الممنوعين من دخول إسرائيل. وقد تصدّر وزير الاقتصاد، نير بركات (حزب الليكود)، الدعوات المطالبة بوقف تشغيل العمال الفلسطينيين الى الأبد إذ إقترح الوزير بركات خطة عاجلة لإستقدام 160 ألف عامل مهاجر من الهند ودول أخرى. وبحسب ما أورده موقع "واللا" الإخباري في 22 اكتوبر 2023، كان الوزير يعمل على تسريع هذه الخطة لعرضها على الحكومة، بهدف سد النقص الحاد في الأيدي العاملة الذي سبّبه وقف تشغيل العمال الفلسطينيين[38]

قبل سبعة أشهر من اندلاع الحرب، وتحديدًا في شهر آذار 2023، قام الوزير بركات بزيارة إلى الهند، وأعلن في أعقابها عن إبرام إتفاقيات مبدئية مع الحكومة الهندية لجلب 30,000 عامل هندي لدعم قطاعي البناء ورعاية المسنين في إسرائيل. لكن هذه الخطة الطموحة لم تترجم إلى واقع ملموس، وكانت صحيفة "كلكاليست" الاقتصادية في تقرير لها[39] قد وصفت وعود الوزير بأنها أقرب إلى الأوهام. ومع ذلك، فإن الأزمة العميقة التي أعقبت هجوم السابع من أكتوبر، منحت بركات فرصة نادرة ودافعًا قويًا لإعادة طرح مشروعه الذي طالما سعى لتحقيقه.

إلغاء الرقابة على إستقدام العمال الأجانب

مستغلاً الخطاب التحريضي الذي ساوى بين جميع الفلسطينيين وحماس، نجح الوزير بركات في بناء تحالف حكومي واسع لدعم خطته الطموحة. تمثلت الخطة في العمل الحثيث لإستقدام أعداد هائلة من العمال الأجانب خلال فترة زمنية قياسية. ولتحقيق ذلك، بدأت الحكومة في تفكيك القيود التنظيمية والقانونية التي من المقرر ان تراقب عملية تشغيل الأجانب وذلك كله تحت شعار "تخفيف الرقابة وتسهيل عملية إستقدام

[38] انظروا المقال في موقع "واللا" 22.10.2023 (في اللغة العبرية) https://nadlan.walla.co.il/item/3617825

[39] انظروا الى مقال صحيفة كلكاليست من شهر نيسان 2023 (في اللغة العبرية) https://www.calcalist.co.il/local_news/article/sy007w911x2

العمال". ضمن هذه التسهيلات منحت الحكومة للمقاولين ولشركات القوى العاملة صلاحيات شبه مطلقة لإستيراد العمال دون التقيّد بمعايير واضحة أو إشراف فعّال.

تمثّلت أولى خطوات تفكيك الرقابة في إحداث تضخم هائل في عدد الشركات المرخص لها بإستقدام العمال المهاجرين. ففي أعقاب الحرب، قفز عدد هذه الشركات من 49 إلى 280 شركة، وهي زيادة قياسية جعلت أي إشراف حقيقي ضرباً من المستحيل. فبينما كان من الممكن التدقيق في اداء 49 شركة، أصبح فحص 280 شركة بنفس الدرجة من الدقة والصرامة مجرد وهم[40].

الخطوة الثانية، والتي لا تقل خطورة، كانت قرار السماح بتوظيف آلاف العمال خارج إطار الإتفاقيات الثنائية بين اسرائيل وبلدهم الأصلي وبالتالي شطب عامل هام الذي من المقرر ان يحمي حقوقهم. تم تبرير هذه الخطوة رسميًا في جلسة للجنة العمال الأجانب بالكنيست في تشرين الثاني 2023، حيث أكد رئيس اللجنة، عضو الكنيست إلياهو رفيفو، أن الهدف هو تسهيل عملية إستقدام العمال الأجانب وإزالة الحواجز البيروقراطية التي قد تعرقل الامر.

لكن هذا التبرير الرسمي قوبل بتحذير حاد من جمعية عنوان للعامل، التي أوضحت أن تفكيك هذه الحماية سيفتح الباب على مصراعيه لفرض رسوم وساطة باهظة على العمال، مما يُغرق هؤلاء العمال في الديون ويجعلهم بمثابة رهائن لعقود عمل استغلالية.[41]

القرار الحكومي 1752: نقطة تحول

يمثل القرار الحكومي رقم 1752، الذي صادقت عليه الحكومة الإسرائيلية في شهر ايار 2024، منعطفًا خطيرًا في سياسة استقدام وتشغيل العمال الأجانب. نص القرار على السماح بإستقدام 330 الف عامل أجنبي، محدثا تغييرات جوهرية في آليات الرقابة ونظام الحصص الذي كان يحدد سقفًا لعدد العمال في كل قطاع إقتصادي. وقد سمح القرار بتوظيف العمال الأجانب في قطاعات كانت محظورة عليهم في السابق مثل التمريض (في بيوت المسنين) وخدمات التنظيف وقطاع الصناعة.

[40] في شهر نيسان 2025 أعلن موظفي دائرة العمال الأجانب في سلطة الهجرة والسكان عن الإضراب بسبب ضغط العمل المكثف الملقاه على عاتقهم في أعقاب الزيادة في عدد شركات القوى البشرية التي تهتم في إستقدام الأجانب والذي وصل الى 280 شركة (مقال في اللغة العبرية) https://www.nadlancenter.co.il/article/11857

[41] عن مسألة الإتفاقات الثنائية ودورها الهام في وقف إستغلال العمال الأجانب أنظروا تقرير جمعية عنوان للعامل عن العمال الأجانب في إسرائيل بعد تشرين الاول 2023 (في اللغة العبرية) https://bit.ly/4nWKlAb

في وجه السياسة الجديدة قال البروفيسور تسفي إكشتين، الخبير الاقتصادي البارز والنائب السابق لمحافظ بنك إسرائيل، بأنه يعارض بشدة النهج الذي تتبعه الحكومة الإسرائيلية في التعامل مع أزمة العمالة، وخاصة فيما يتعلق بالعمال الفلسطينيين. يذكر ان البروفسور إكشتاين كان قد ترأس في الماضي العديد من اللجان الحكومية المتخصصة في هذا الشأن وكتب عدة تقارير وقرارات حكومية في الموضوع. في حديثه مع صحيفة كلكاليست في مطلع عام 2024 قال الخبير الإقتصادي بأن النقاش الحكومي الحالي حول هذه القضية يتسم بـ "السطحية"، موضحًا أن "من يديره هم أشخاص يفتقرون إلى المعرفة العملية بكيفية إدخال العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل دون المساس بأمن الدولة.[42]

في خطوة هامة، انضمت نقابة معًا العمالية في تموز 2024 إلى ائتلاف من الجمعيات الحقوقية البارزة، شملت عنوان للعامل وجمعية حقوق المواطن والعيادة القانونية التابعة لكلية الحقوق في جامعة تل أبيب، لتقديم إلتماس إلى محكمة العدل العليا. قدم هذا الإلتماس ضد لجنة المديرين العامين للوزارات الحكومية التي أنشأتها الحكومة الإسرائيلية على خلفية القرار 1752، ومنحتها الصلاحيات الكاملة بكل ما يتعلق بالسياسة الخاصة بالعمال الأجانب. إعتراضنا كان على إفتقار اللجنة المذكورة للشفافية وعلى الصلاحيات الواسعة التي مُنحت لها في إتخاذ القرارات الخاصة بما يتعلق بإستيراد العمال الأجانب. وقد حذر الإلتماس من التداعيات الكارثية لسياسة الإستيراد الجماعي وغير المنظم للعمالة الأجنبية، مشيرًا إلى أثرها المدمر على سوق العمل الإسرائيلي. كما أكدنا على الضرر الكبير الذي يلحقه هذا القرار بالعمال الفلسطينيين، وما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الاقتصاد الفلسطيني والأمن الإقليمي. كما شدد الإلتماس على أن الحكومة تحيط هذا الموضوع الجوهري بسرية تامة دون أي مبرر.[43]

سياسة إستقدام الأجانب باءت بالفشل

على الرغم من الجهود المبذولة لتسهيل إستقدام العمالة الأجنبية والزيادة العددية الملحوظة في أعدادهم خلال العامين الماضيين،[44] لا تزال عملية توظيفهم تواجه تحديات كبيرة. وتتمثل أبرز هذه العقبات في الإجراءات

[42] انظروا المقابلة مع البروفسور اكشتاين في صحيفة كلكاليست 28.1.2024 https://www.calcalist.co.il/real-estate/article/h1kxuimqt

[43] انظروا المقال في صحيفة دي ماركر حول الموضوع من شهر تموز 2024 (في اللغة العبرية) https://www.themarker.com/career/2024-07-18/ty-article/.premium/00000190-c586-d3e0-a5fd-efb740cf0000

[44] حسب بيان سلطة الهجرة والسكان من شهر اب 2025 وصل الى البلاد منذ بداية الحرب 86,500 عامل مهاجر. بالاضافة الى 110,000 عامل (معظمهم في قطاع الرعاية) قبل الحرب، أصبحت إسرائيل توظف الآن قرابة 200 ألف عاملًا أجنبيًا (التقرير في اللغة العبرية) https://www.jdn.co.il/economy/2455969/

البيروقراطية المعقدة من جانب السلطات في الهند وسريلانكا، وهما من الدول الرئيسية التي يُفترض أن تزوّد إسرائيل بالعمال.

إلى جانب ذلك، كشفت العملية عن وجود إخفاقات تشغيلية وتنظيمية لدى شركات التوظيف المستحدثة، حيث فشل بعضها في الوفاء بالتزاماته المالية الأساسية، مثل سداد الرسوم المقررة في الوقت المحدد.[45]

وشكلت الأوضاع الأمنية المتدهورة عقبة كبرى أمام إستقدام العمال من الهند. فقد أثارت حادثة مقتل عامل هندي في هجوم صاروخي إنطلق من لبنان بالقرب من الحدود الشمالية في آذار 2024، مخاوف جدية في أوساط العمال الهنود وعززت من ترددهم في القدوم.[46] وتفاقمت الأزمة في نيسان من العام ذاته، عندما أدى الهجوم الصاروخي الإيراني على إسرائيل إلى إلغاء إحدى عشرة رحلة جوية كانت مخصصة لنقل آلاف العمال. هذا التطور دفع الحكومة الهندية إلى تعليق رحلات مواطنيها، ملوّحة بإمكانية إلغاء اتفاقية العمل الثنائية الموقعة مع إسرائيل[47].

الجدير ذكره في خلاصة النقاش عن مسألة العمال الأجانب، إن الزيادة المتسارعة في عدد العمال الذين تم إستقدامهم من خارج البلاد والظروف التي استعرضناها هنا هيأت، كما كان متوقعًا، بيئة خصبة لظواهر الإستغلال البشع والإنتهاكات الجسيمة لحقوق هؤلاء العمال. في هذا السياق، نشير من جديد الى تقرير جمعية عنوان للعامل الذي صدر في نيسان 2025 بعنوان "قُطع غيار"، والذي فصّل مآسي العمال الأجانب في ظل غياب الرقابة على حقوقهم، بما في ذلك إجبارهم على دفع مبالغ باهظة، أشبه بـ"فدية"، لتأمين تصاريح العمل في إسرائيل". [48]

[45] منذ بداية الحرب توجد نقاشات مستمرة عن مسالة الرسوم المفروضة على الشركات المخولة بإستقدام العمال – نظرة عن الفوضى التي تتسم بها عملية تشغيل الأجانب يمكنكم ان تقرأوا عنها في هذا التقرير (في اللغة العبرية) https://www.calcalist.co.il/real-estate/article/s1mm6whvke

[46] انظروا التقرير عن مقتل العامل الهندي في مزرعة في شمال اسرائيل في شهر آذار 2024 https://bit.ly/4nMBxwN

[47] انظروا التقرير في صحيفة دي ماركر عن قرار السلطات الهندية وقف الرحلات الجوية عقب الهجوم الصاروخي الايراني في نيسان 2024 (في اللغة العبرية) https://www.themarker.com/realestate/2024-04-17/ty-article/.premium/0000018e-ec90-dd51-a79e-fe91327b0000

[48] انظر تقرير جمعية عنوان للعامل من نيسان 2024 (في اللغة العبرية) https://bit.ly/48mSyJd

الفصل السابع

غياب العمال الفلسطينيين وضع قطاع البناء في إسرائيل على حافة الهاوية

سلّط تقرير بنك إسرائيل السنوي لعام 2024، الصادر في آذار 2025، الضوء على التحديات الجسيمة التي تواجه الاقتصاد الإسرائيلي في أعقاب الحرب. وكشف التقرير أن النقص الحاد في العمالة "غير الإسرائيلية" (القصد هنا العمال الأجانب والفلسطينيين) قد تحول إلى عقبة كبرى أمام تعافي الاقتصاد، ملقيًا بظلاله القاتمة بشكل خاص على قطاع البناء.

ووفقًا للبنك المركزي، لم يتمكن الاقتصاد بعد من إستعادة عافيته والعودة إلى مستويات ما قبل الحرب، مع توقعات بأن تستمر تداعيات الحرب لسنوات قادمة. ويأتي هذا في ظل تسجيل نمو سنوي متواضع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.9%، (وهو رقم يخفي خلفه انكماشًا فعليًا في الناتج للفرد[49].)

تُواجه الحكومة الإسرائيلية تداعيات إقتصادية حتمية للحرب، مما يسبب أعباء لا يمكن التنصل منها، مثل تكاليف الحرب نفسها وتعويض الأضرار الفادحة في قطاع السياحة وتغطية تكاليف إجلاء السكان المدنيين وغيرها.

وفي حين تعتبر هذه الملفات أمرًا لا بد من مواجهته دون يكون بيد الحكومة أدوات لتغييره، إلا أن هناك ملفاً واحداً يقع بالكامل تحت سيطرتها ويخضع لقراراتها السياسية البحتة: وهو ملف العمالة الفلسطينية والأجنبية.

في الأشهر الأولى للحرب، راهنت الحكومة على أن إغلاق الضفة الغربية لن يترك أثراً سلبياً على الإقتصاد، مقدمةً وعداً بإستبدال العمال الفلسطينيين بعمالة أجنبية. غير أن الواقع العملي أثبت عكس ذلك تماماً؛ فقد أدرك المقاولون وأصحاب العمل بمرور الوقت أن هذا الرهان كان خاسراً، وأن فكرة الإستغناء الكامل عن العمالة الفلسطينية لم تكن سوى وهمًا بعيد المنال.

وأدت الحرب إلى نقص حاد ومستمر في القوى العاملة بقطاع البناء، مما تسبب في إفلاس مئات المقاولين وألقى بظلاله الثقيلة على المؤشرات الاقتصادية كافة. وفي مواجهة هذه الأزمة، قدم اتحاد المقاولين في ايار 2025 التماسًا إلى محكمة العدل العليا ضد الحكومة، مطالبًا بتعويضات عن الخسائر المالية الفادحة التي

[49] انظروا تقرير بنك إسرائيل المركزي السنوي لعام 2024 – من آذار 2025، الفصل الثامن من التقرير https://bit.ly/4oeh1oB

لحقت بالقطاع. بحسب الإلتماس، بلغت خسائر المقاولين في عام 2024 وحده 98 مليار شيكل وهو ما يعادل 4.9% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد، ويمثل حوالي 45% من مجمل ناتج قطاع البناء السنوي.

وأضاف الالتماس أن خسائر الربع الأخير من عام 2023 تُقدر بعشرات المليارات الإضافية، مما يرفع إجمالي الأضرار المتراكمة منذ بداية الحرب الى 131 مليار شيكل.[50]

في هذا الصدد كشف عميت غوتليب، رئيس إتحاد المقاولين في تل أبيب، عن وصول 730 شركة بناء إلى حافة الانهيار. وتتفاقم هذه الأزمة بسبب النقص الحاد في العمالة الماهرة وهذه الحالة التي يعاني منها 87% من المقاولين، وسط تحذيرات من أن الحكومة لم تدرك بعد حجم الكارثة الحقيقية. ويؤكد هذا الواقع إيلي أفيسرور، رئيس إتحاد المقاولين في النقب، الذي أوضح كيف أدى الإغلاق الذي تلى الحرب إلى شلل شبه تام في مواقع البناء، مما ترك المقاولين يكافحون للوفاء بالتزاماتهم، بينما تظل الإجراءات البيروقراطية لاستقدام عمال أجانب غير فعالة وتزيد من تعقيد الوضع.[51]

تصاعد الدعوات في إسرائيل لإعادة العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل

تتزايد الضغوط في إسرائيل من أجل السماح بعودة العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل، وذلك على خلفية تقارير وتوصيات صدرت بإستمرار منذ كانون الأول 2023 عن خبراء في مجالات متعددة، تحث الحكومة على اتخاذ هذه الخطوة.

وفي هذا السياق، برزت دعوة وزير الداخلية موشيه أربيل (شاس)، الذي ناشد زملاءه الوزراء في آذار 2024، وفي عدة مناسبات لاحقة، لتبني سياسة تتيح دخول العمال الفلسطينيين بشكل منظم ومراقب. وقد انتقد الوزير أربيل الوضع الحالي بشدة، واصفًا إياه بأنه "غير منطقي وخطير"، وأوضح قائلًا: "بسبب غياب الرقابة والتنظيم، استبدلت العديد من مواقع البناء عمالًا معتمدين وحاصلين على موافقة أمنية، بعمال آخرين لا يملكون تصاريح الدخول الى البلاد. لقد خلقنا بذلك وضعًا خطيرًا وغير منطقي، والبديل برأيي هو السماح بالدخول المنظم والمراقب للعمال الفلسطينيين. [52]

[50] انظروا التقرير بخصوص التماس اتحاد المقاولين الذي تم تقديمه في شهر ايار 2025 والذي رفضته المحكمة العليا في شهر تموز https://bit.ly/4hbmNFk / للمزيد عن التماس اتحاد المقاولين انظروا مقال واي نت من شهر ايار 2025 (في اللغة العبرية) https://www.ynet.co.il/economy/article/byg63robge

[51] انظروا مقال هيلا زيون في موقع واي نت (في اللغة العبرية) https://www.ynet.co.il/economy/article/yokra14349548

[52] انظروا تصريح الوزير اربيل من نيسان 2024 https://www.nedalshabi.ps/?p=221659

في أيار 2024، وخلال مشاركته في "مؤتمر إيلي هورفيتس للاقتصاد والمجتمع" الذي نظمه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، جدّد راؤول سروغو، رئيس اتحاد مقاولي البناة في إسرائيل، دعوته الملحة بشأن العمالة في قطاع البناء.

وصرح سروغو قائلاً: "إذا لم نتمكن من جلب عمال أجانب، فلنُدخل الفلسطينيين". وشدد على أن التعايش هو واقع ملموس في مجالي البناء والبنية التحتية، مضيفاً: "بعض المقاولين واصلوا دفع أجور عمالهم – الذين يعملون لديهم منذ عقود – حتى عندما لم يتمكنوا من الحضور إلى العمل، فقط ليؤمّنوا لهم سبل العيش". واختتم حديثه بالتأكيد على أنه: "لا أذكر أي حالة تورط فيها عامل بناء يحمل تصريح عمل في هجوم إرهابي.[53]

الجهات الأمنية والاقتصادية تجمع على ضرورة عودة العمال الفلسطينيين

شددت دراستان لمعهد دراسات الأمن القومي (INSS) من شهري شباط وحزيران 2024 على الضرورة الملحة لعودة العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل. وأكدت الدراسة، استنادًا إلى بيانات دقيقة، أن العمال الذين كانوا يعملون بتصاريح منظمة قبل الحرب لم يتورطوا في أي أعمال عدائية، مما يدعم الرؤية القائلة بأن عودتهم لا تشكل خطرًا أمنيًا. وبناءً على ذلك، خلصت الدراسة إلى توصية واضحة بضرورة السماح لهم بالعودة، ليس فقط لسد النقص الحاد في قطاعات حيوية كالبناء والزراعة في إسرائيل، بل أيضًا كخطوة استراتيجية لدعم استقرار الاقتصاد الفلسطيني وتوفير فرص عمل مجدية تخدم مصلحة الطرفين على المدى الطويل. [54]

يتضح من خلال مواقف الخبراء الاقتصاديين والتقارير الصادرة عن مؤسسات مثل بنك إسرائيل، وجود إجماع على الضرورة القصوى لإعادة دمج العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي. وفي حين توجد توصيات بتقليل الاعتماد عليهم لصالح عمالة أجنبية من دول ذات اتفاقيات ثنائية، تؤكد كافة التحليلات الصادرة عن

[53] انظروا الاقتباس من رئيس اتحاد المقاولين من شهر ايار 2024 في مقال لصحيفة كلكاليست بقلم الصحفي شلومو تايتلبويم (في اللغة العبرية) https://www.calcalist.co.il/local_news/article/bjyqfqoxc

[54] انظروا تقرير مركز دراسات الامن القومي INSS (في اللغة العبرية) الذي أوصى بشكل واضح على ضرورة عودة العمال الفلسطينيين https://www.inss.org.il/he/publication/palestinian-workers/ انظروا أيضا الى تقرير إضافي من نفس المؤسسة الذي يستخلص بأنه ليست هناك أية مشاركة تذكر للعمال الفلسطينيين الذين عملوا بواسطة تصاريح عمل قانونية في أعمال إرهابية https://www.inss.org.il/he/publication/palestinian-workers-data/

مؤسسات الأبحاث والجهات المسؤولة في مجالي الأمن والإقتصاد أن تشغيل الفلسطينيين يمثل ضرورة استراتيجية لا غنى غنها [55]

[55] ومن المهم الإشارة أيضًا إلى دعوة وزير الدفاع في حينه يوآف غالانت من كانون الأول 2023 https://www.ynet.co.il/news/article/syrrtpvit
انظروا ايضا افتتاحية صحيفة هآرتس من 11.12.2023 https://bit.ly/44pMhKm

الفصل الثامن

تحت وطأة الأزمة الاقتصادية: آلاف العمال الفلسطينيين يخاطرون بدخول إسرائيل دون تصاريح

في ظل تفاقم الأزمة الإقتصادية وغياب فرص العمل في السوق الفلسطينية، يجد آلاف العمال أنفسهم مضطرين للمخاطرة بدخول إسرائيل بحثًا عن مصدر رزق، حتى بدون الحصول على التصاريح اللازمة. فمع مطلع عام 2024، وبعد فترة وجيزة من التوقف، عادت أعداد كبيرة من العمال إلى أماكن عملهم السابقة في إسرائيل أو بحثوا عن فرص جديدة، مدفوعين بالحاجة المُلحة لإعالة أسرهم.

وتشير تقديرات الأجهزة الأمنية والشرطة الإسرائيلية إلى وجود حوالي 40,000 عامل فلسطيني داخل إسرائيل بشكل غير قانوني وبشكل مستمر. ويسلط هذا الرقم الضوء على مفارقة واضحة: ففي حين تمنع السياسات الرسمية دخول العمال، يستمر الآلاف من أصحاب العمل الإسرائيليين في توظيف الفلسطينيين بشكل غير رسمي، متجاوزين بذلك المخاطر القانونية لتفادي الانهيار الاقتصادي لأعمالهم[56].

رحلة الموت من أجل لقمة العيش

في سعيهم اليائس لتأمين قوت أسرهم، يجد العمال الفلسطينيون أنفسهم مضطرين لسلوك دروب محفوفة بالمخاطر. وتتعدد أساليبهم في ذلك، فمنهم من يتسلل عبر الفتحات والثغرات في جدار الفصل، ومنهم من يلجأ إلى المهربين الذين يقومون بإخفائهم في صناديق شحن المركبات التجارية والشاحنات، في رحلات محفوفة بالاختناق، مقابل مبالغ مالية باهظة.

وإلى جانب هذه الطرق، نشأت سوق سوداء لتجارة التصاريح، حيث يتم استغلال التصاريح الممنوحة لأغراض إنسانية، مثل العلاج الطبي، لتمكين العمال من العبور عبر الحواجز بشكل رسمي، ليبقوا بعدها في إسرائيل لمدد طويلة بحثًا عن عمل.

[56] كتب المراسل العسكري لصحيفة يديعوت أحرونوت يوسي يهوشع في تموز 2024 تقريرًا عن القضية، ونقل فيه عن مسؤولين أمنيين أكدوا تقديرهم بدخول 40 الف عامل فلسطيني الى اسرائيل دون تصريح (في اللغة العبرية) https://www.ynet.co.il/news/article/yokra13991716 / .عن العقوبات التي يتم فرضها على أصحاب العمل الذي يشغلون الفلسطينيين انظروا الى هذا التقرير https://www.panet.com/story/4026152

إن هذه المحاولات اليائسة، سواء بتسلق الجدار الشاهق في مناطق مثل الرام (شمال القدس) وطولكرم، أو بعبور التضاريس الجبلية الوعرة في جنوب الخليل، تأتي مع إدراك تام لحجم المخاطر. وكثيرًا ما تكون نهاية هذه الرحلات مأساوية، إما بالإصابة البالغة أو الموت جراء إطلاق النار من قبل جنود حرس الحدود، أو بالسقوط من ارتفاعات قاتلة أثناء محاولة عبور الجدار.

وتُجسّد الأرقام الرسمية حجم هذه المأساة، ففي تقرير صدر في كانون الأول 2024 عن الإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، تم توثيق مقتل 55 عاملًا فلسطينيًا في ظل هذه الظروف خلال العام الأول للحرب أثناء سعيهم لكسب رزقهم.[57]

يعمل العمال الفلسطينيون الذين ينجحون في الوصول إلى مواقع العمل في إسرائيل غالبًا في إطار ما يُعرف بـ "العمل الأسود"، حيث تتم الترتيبات بشكل مباشر ونقدي مع أصحاب العمل أو المقاولين. هذا النمط من العمل يستثنيهم من أي حماية قانونية، فهم لا يحصلون على قسائم أجر، ويُحرمون من كافة أشكال التأمين الصحي أو الإجتماعي.

هذه الظروف تجعلهم فريسة سهلة للإستغلال، وتتركهم بلا أي سند أو تغطية في حال تعرضهم لإصابات عمل. وتتجلى هشاشة وضعهم بشكل مأساوي عند وقوع هذه الحوادث، إذ نرى أحيانًا تنصل المقاولين من مسؤولياتهم خوفًا من الملاحقة القانونية التي يتعرض لها صاحب العمل الذي يشغل عمالًا دون تصاريح.[58]

شبح الإعتقالات والمعاملة المهينة

يُمثّل شبح الإعتقال والمعاملة المهينة واقعًا مريرًا يتربص بالعمال الفلسطينيين الذين يضطرون لدخول إسرائيل دون تصاريح. فهم يعيشون تحت وطأة الخوف الدائم من الملاحقة على أيدي الشرطة وقوات حرس الحدود الإسرائيلية، التي تشن حملات مداهمة تستهدفهم في أماكن عملهم بورشات البناء أو في مساكنهم المؤقتة.

[57] انظروا تقرير موقع عرب 48 من شهر كانون الاول 2024 والذي يدّعي بان 55 عامل قد قتلوا خلال السنة الاولى للحرب أثناء محاولتهم الدخول الى أسرائيل لكسب لقمة العيش. https://bit.ly/3J31t8b

[58] انظروا الى تقرير وكالة أسوشيتد برس من بلدة يطا جنوب الخليل، حيث تابع الصحفي الذي عمل بتعاون مع معًا القضية المأساوية لمقتل إياد النجار أثناء محاولته عبور الخط الأخضر للبحث عن عمل في إسرائيل https://apnews.com/article/jobs-palestinians-israel-barrier-economy-west-bank-2971f01fd6fd878399911cef00bfa087 / انظروا ايضا الى ما حصل في قضية العامل معين سليم محمود حجة (57 عامًا) عام 2018 وهو عامل بناء من سكان قرية برقة (شمالي نابلس). فقد أصيب العامل في حادث عمل داخل اسرائيل لكن المقاول الذي شغله رفض التوقيع على المستند المطلوب في المستشفى الاسرائيلي وكانت النتيجة نقل المصاب الى مستشفى رفيديا في نابلس حيث تدهور وضعه الصحي وتوفي لاحقًا – القصة من عام 2018 لكنها تمثل ما قد يكون مصير العمال أثناء عملهم بشكل غير رسمي. https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5077768,00.html /

هذا الخطر المستمر يدفع الكثيرين منهم إلى الفرار والمخاطرة بحياتهم، أملًا في تأمين بضعة أيام إضافية من الرزق. وغالبًا ما تتحول محاولات الهروب اليائسة هذه إلى مآسٍ مميتة، حيث يدفع العامل حياته ثمنًا لمحاولته تفادي الإعتقال.[59]

على الرغم من أن دخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل دون تصريح يُعد مخالفة جنائية، إلا أن السلطات الإسرائيلية تتعامل مع معظم الحالات انطلاقًا من إدراكها للدوافع الاقتصادية التي تقف وراءها. وبموجب توجيهات الشرطة، يتم الإفراج عن العمال ما لم يكونوا ضالعين في أنشطة إجرامية او إرهابية وفي حالة تم إعتقالهم للمرة الأولى. ويدعم هذا النهج تقرير للشرطة صدر في اذار 2024، والذي أوضح أنه من بين 2,134 عاملاً اعتُقلوا في مطلع العام، لم تُوجّه لوائح اتهام سوى لنحو 10% منهم، بينما أُعيد الباقون إلى مناطق السلطة الفلسطينية.[60]

يُعزى التساهل النسبي في بعض السياسات الأمنية إلى أزمة الاكتظاظ الحادة التي تواجهها مراكز الاعتقال الإسرائيلية. فوفقًا لتقرير قُدِّم للجنة الأمن القومي في الكنيست في كانون الأول 2023، بلغ عدد السجناء والمعتقلين 19,500 شخص، متجاوزًا بذلك السعة القصوى الرسمية المحددة ب 14500[61]

وفي سياق متصل، انتقدت نقابة معًا في بيان لها (تشرين الثاني 2024) ما وصفته بـ"إستنزاف موارد الشرطة المحدودة في مطاردة عبثية للعمال". وأكدت النقابة أنه لو سُمح للعمال بالوصول إلى أماكن عملهم بشكل قانوني، لما كانت هناك أي حاجة لهذه الملاحقات غير المجدية.[62]

المرافقة القانونية ودعم العمال المعتقلين وعائلاتهم

عندما يصل خبر اعتقال عامل إلى عائلته، يسود القلق والارتباك. في هذه اللحظات الصعبة، يلجأ الكثيرون إلى معًا كخطوة أولى لمعرفة مصير أحبائهم ومتابعة الإجراءات القانونية المعقدة. هذا ما حدث مع محامٍ من الظاهرية حين اعتُقل شقيقه ضمن مجموعة من 14 عاملاً في إيلات. لقد وجدوا أنفسهم أمام نظام قضائي لا

[59] انظروا ما حدث في قضية العامل رأفت عبد العزيز حماد (35 عامًا) من بلدة الرام الذي توفي على اثر السقوط من الطابق الخامس بعمارة كان يتخبى بها في القدس https://www.wafa.ps/Pages/Details/116848

[60] انظروا تقرير لموقع واي نت من آذار 2024 (في اللغة العبرية) https://www.ynet.co.il/news/article/bymlyrnaa

[61] انظروا محضر جلسة لجنة الأمن القومي في الكنيست من كانون الأول 2023 في الموضوع (في اللغة العبرية)
https://main.knesset.gov.il/news/pressreleases/pages/press18.12.2023g.aspx

[62] انظروا بيان نقابة معًا من شهر تشرين الثاني 2024 في موضوع حملة الشرطة ضد العمال https://wac-maan.org.il/palestinian-workers-31/ر

يتحدثون لغته؛ فرغم وجود محامٍ عام في محكمة الصلح بإيلات، ظل سير الجلسات والقرارات النهائية لغزًا مبهما للعمال ولأسرهم بسبب حاجز اللغة.

وفي هذه الفضية، قام طاقم من نقابة معا بالتنسيق المباشر مع المحامية المُعينة من قبل مكتب المدافع العام، والتي أبدت تعاوناً كاملاً وقامت بتزويدنا بجميع مستجدات القضية. وقد تولت معًا ترجمة هذه المعلومات بشكل فوري وإيصالها إلى العمال وأسرهم، مما ساهم بفعالية في سد فجوة التواصل الحرجة خلال تلك الأوقات العصيبة.

بالإضافة إلى ذلك، وفي الحالات التي ترد فيها طلبات للمساعدة في تحديد مكان احتجاز عامل، يقوم طاقم معا بإحالة القضية إلى "مركز الدفاع عن الفرد"،[63] الذي تربطنا به علاقة تعاون وثيقة. كما نحافظ على تواصل دائم مع المسؤولة عن شؤون المعتقلين الفلسطينيين في مكتب المدافع العام، مما سمح لمعًا من تقديم دعماً حيوياً في تحديد أماكن المعتقلين وتوضيح المسائل القانونية المعقدة عند الحاجة.

****

شهادات صادمة يكشف عنها العمال المعتقلين

خلال النصف الثاني من عام 2024، وثّقت نقابة معًا شهادات لعمال تم إعتقالهم في إسرائيل لمجرد عدم حيازتهم للتصاريح اللازمة. هؤلاء العمال، الذين قضوا أشهراً رهن الإحتجاز في ظروف قاسية، أكدوا أنهم لم يواجهوا تهم أمنية أو جنائية. ورغم ذلك، أفادوا بتعرضهم لمعاملة مهينة ولا إنسانية على أيدي أفراد الشرطة ومصلحة السجون.

فيما يلي، نستعرض شهادتين سجلهما فريق معًا الميداني.

[63] انظروا الى رابط المؤسسة https://hamoked.org.il/arabic.php

شهادة عامل فلسطيني يُسجن بتهمة الدخول غير القانوني رغم حيازته تصريح عمل سارٍ

عمل ر.ع. خلال 13 عامًا في قطاع البناء الإسرائيلي. ولكن بعد إغلاق الحواجز تم منعه من الدخول لممارسة عمله، رغم أن تصريحه كان قد جُدد عدة مرات وظل ساريًا. وفي محاولة منه لكسب لقمة العيش، دخل ر.ع. إلى إسرائيل، ليتم إعتقاله بعد يوم واحد فقط في 2 تموز 2024 داخل شقة سكنية بمدينة ديمونا. نُقل مع أربعة عمال آخرين إلى مركز الشرطة ثم إلى سجن بئر السبع. بعد إجراءات قضائية استمرت لأكثر من شهر، أصدرت المحكمة في 5 آب حكمها بإدانته بتهمة "الدخول إلى إسرائيل دون تصريح"، وقضت بسجنه 35 يومًا (وهي الفترة الزمنية التي كان معتقلًا بها)، وتغريمه 1,500 شيكل، مع حكم إضافي بالسجن لثلاث سنوات مع وقف التنفيذ.

خلال فترة اعتقاله عانى العامل من نقص حاد في كمية الغذاء، حيث كانت حصتهم اليومية تقتصر على وجبة واحدة تتكون من الأرز والمعكرونة، مع حصة ضئيلة من الخبز لا تتجاوز شريحتين لكل شخص. نتيجة لهذه الظروف، فقد السجين المذكور ما يزيد عن 10 كيلوغرامات من وزنه. واستمرت المعاملة المهينة حتى يوم الإفراج عنه، حيث تم إخراجه من زنزانته في الصباح الباكر وإبقاؤه منتظراً لمدة ثماني ساعات دون توفير أبسط مقومات الحياة من طعام أو شراب، قبل نقله إلى حاجز ميتار ومن ثم إطلاق سراحه.

شهادة العامل أ.ك – تهديد وإذلال وتجويع

أ.ك.، عامل بناء من منطقة الخليل أمضى سنوات طويلة في العمل داخل إسرائيل، ووجد نفسه عاطلاً عن العمل لأكثر من ستة أشهر بعد إندلاع الحرب وإغلاق الحواجز. وفي محاولة يائسة للعودة إلى عمله وإعالة أسرته، اضطر في أيار 2024 لدفع 450 شيكلًا لسمسار مقابل الحصول على تصريح عمل مزيّف.

لم تدم عودته للعمل طويلاً، ففي الأول من حزيران، تم اعتقاله على يد حرس الحدود في موقع عمله بإحدى البلدات العربية في النقب. عندما استفسر عن مصيره هو وزملائه، جاء رد الضابط صادمًا ومهينًا، حيث قال ببرود: "سنقطعكم إلى أشلاء ونأكل لحومكم".

وصف العامل أ.ك. ظروف إحتجازه في مركزي شرطة أوفاكيم ورهط بالسيئة والتمييزية، قائلًا: "كنا نرى المعتقلين الإسرائيليين الجنائيين يحصلون على الطعام ومياه الشرب، بينما تُركنا نحن العمال الفلسطينيين لساعات طويلة محرومين من الماء والطعام".

خلال فترة إعتقالهم وأثناء نقلهم إلى المحكمة، واجه المعتقلون سلسلة من الإنتهاكات، شملت الإهانات اللفظية والتهديدات والمعاملة القاسية. أما عن ظروف الإحتجاز، فقد تم إيداعهم في زنازين قذرة تفتقر لأبسط مقومات النظافة. كما عانوا من نقص حاد في الغذاء، حيث كانت تُقدم لهم وجبة واحدة فقط يوميًا، وهي عبارة عن حصة ضئيلة من الأرز أو المعكرونة يتقاسمها كل أربعة أفراد، مع كمية محدودة جدًا من الماء. وفي نهاية المطاف، أصدرت المحكمة حكمًا يقضي بسجنه لمدة 30 يومًا وتغريمه 1,500 شيكل، مع وقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات.

الفصل التاسع

دور نقابة معًا الرائد في دعم العمال الفلسطينيين

في خضم الظروف الصعبة والمتوترة التي أعقبت هجوم السابع من أكتوبر اتخذت نقابة معًا موقفًا حازمًا ضد قرار الحكومة الإسرائيلية القاضي بفرض إغلاق شامل ومنع دخول العمال الفلسطينيين. ووصفت في بيانها الرسمي هذا القرار بأنه "إجراء تعسفي يفتقر إلى أي مبرر أمني أو اقتصادي. وحذرت النقابة من أن هذه السياسة لن تلحق أضرارًا فادحة بالعمال الفلسطينيين وعائلاتهم فحسب، بل ستؤثر سلبًا على الاقتصاد الإسرائيلي".[64]

انطلاقًا من هويتها المميزة كمؤسسة توحد في صفوفها إسرائيليين وفلسطينيين على قدم المساواة، تصدت معًا بقوة للخطاب السائد في إسرائيل الذي ساوى بين جميع الفلسطينيين وحركة حماس، والذي تم إستُخدامه لتبرير سياسة العقاب الجماعي ضد العمال. وفي حين عبرت النقابة عن تنديدها الصريح لهجوم حماس، شددت في الوقت ذاته على رفضها المطلق تحميل العمال الأبرياء مسؤولية جماعية وفرض عقوبات عليهم.[65] الى جانب ذلك قام طاقم معًا بمجهود مستمر لتقديم المساعدة للأفراد والمجموعات من العمال الذين توجهوا اليهم.[66]

صمت الهستدروت: التنصّل من المبادئ وتجاهلٌ لحقوق العمال

موقف معًا تعارض بشكل واضح مع موقف النقابات الأخرى، إذ إلتزمت الهستدروت – أكبر اتحاد نقابي في إسرائيل – صمتًا مُطبقًا ومثيرًا للتساؤل إزاء العمال الفلسطينيين. ورغم بعض المحادثات غير الرسمية التي أجراها مسؤولون في نقابة عمال البناء التابعة للهستدروت مع جهات حكومية حول عودة العمال الفلسطينيين، فإن الهستدروت، ككيان نقابي رسمي، أحجمت عن اتخاذ أي موقف علني واضح بشأن هذه القضية.

---

[64] انظروا بيان نقابة معًا من 28 كانون الأول 2023 (في اللغة العبرية) https://wac-maan.org.il/return-to-work/ وكذلك المقابلة مع مدير النقابة في راديو الناس 10.12.2023 https://wac-maan.org.il/worker-return-to-work

[65] انظروا موقف نقابة معًا من هجوم حماس والحرب الإقليمية التي اندلعت في أعقابه من يوم 12.10.2023 https://wac-maan.org.il/october-7th-arb/

[66] إحدى القضايا التي ساعدت معًا على حلّها كانت مرتبطة بشكاوى من عمال لم يتقاضوا أجرهم عن عملهم في أيلول 2023. كان معظم العمال يدركون أن لديهم قضية قانونية ضد صاحب العمل، لكنهم فضلوا التوصل إلى تسوية حتى لو كانت على حساب جزء من حقوقهم، ظنًا منهم أن مصلحتهم تكمن في الحفاظ على علاقة جيدة مع صاحب العمل. ومن بين هذه القضايا، تدخلت معًا في قضية مجموعة عمال من دورا (جنوب الخليل) عملوا لسنوات لدى مقاول من مدينة نتيفوت. وعندما تدخلت معًا وتواصلت مع المقاول تبين بانه يعترف بالدَّين ووافق على دفعه رغم وجود خلافات حول المبلغ الدقيق.

نقابة "هستدروت لئوميت" – وهي نقابة ترتبط سياسيًا بحزب الليكود اليميني – تبنت نهجًا عدائيًا بالكامل للعمال الفلسطينيين. هذه النقابة، التي ادّعت في الماضي تمثيلها للعمال الفلسطينيين، أصدرت بيانًا عامًا في كانون الاول 2023 دعت فيه إلى استغلال الحرب في غزة كفرصة لإنهاء تشغيل الفلسطينيين في إسرائيل بصورة دائمة، واستبدالهم بالعمال الأجانب.[67]

من الجدير بالذكر أنه على مدى عقود، كان العمال الفلسطينيون مُلزمين قانونيًا بدفع ما يُعرف بـ "رسوم الخدمة" لنقابة الهستدروت[68]، حتى وإن لم يكونوا أعضاءً فيها وفي عام 2019، بدأت نقابة "هستدروت ليئوميت" بدورها في جباية رسوم من آلاف العمال الفلسطينيين، بعد أن تم تسجيلهم كأعضاء فيها من خلال ترتيبات فرضها قسم المدفوعات في سلطة السكان والهجرة الإسرائيلية.[69]

إن رسوم العضوية التي دفعها العمال الفلسطينيون بإنتظام على مدى سنوات، والتي تقدر بملايين الشواقل، تفرض إلتزامًا إخلاقيًا ومبدئيًا على المنظمات العمالية كالهستدروت لتبني مواقف أكثر عدالة وإنصافًا تجاههم. إلا أن حالة التخلي الحالية عن هؤلاء العمال لا تمثل خرقًا لهذا الالتزام فحسب، بل هي تناقض صارخ مع جوهر مبدأ التضامن الذي يُعد حجر الزاوية في العمل النقابي.

طلب للحصول على مساعدة طارئة من صندوق التقاعد "عميتيم"

في مواجهة الأزمة الإنسانية التي خلفتها الحرب وتوقع استمرارها، بادرت نقابة معًا إلى إتخاذ خطوات عملية وعاجلة لدعم العمال. في قضية العمال من غزة الذين تم إعتقالهم بظروف صعبة إنضمت معًا إلى ائتلاف حقوقي للمطالبة بالإفراج عنهم[70].

في مطلع تشرين الثاني 2023، قدمت معًا، بالتعاون مع جمعية عنوان للعامل، مقترحًا رسميًا إلى كل من قسم المدفوعات في سلطة السكان والهجرة وصندوق التقاعد "عميتيم". هدف المقترح إلى تمكين العمال

[67] انظروا موقف كل من الهستدروت وهستدروت ليئوميت من قضية العمال الفلسطينيين بعد الحرب – بيان نقابة معًا في الموضوع من 29.7.2024 (في اللغة العبرية) https://wac-maan.org.il/palestinian-workers-14/

[68] رسوم الخدمة تختلف عن رسوم العضوية لانها تفترض ان العامل ليس عضوًا في النقابة لكنه يستفيد من بنود الإتفاق الجماعي. نسبة الخصم من أجر العامل في رسوم الخدمة تقل عن النسبة في رسوم العضوية لكها تعني ان العامل لا يمكنه الاستعانة بحماية النقابة عدا الامور التي تتعلق بشكل مباشر في الإتفاق الجماعي.

[69] الإقتطاع الإجباري من أجور العمال الفلسطينيين لصالح الهستدروت أو هستدروت ليئوميت تم إيقافه في عام 2020. جاء ذلك بقرار من محكمة العمل القطرية إثر التماس قدمته نقابة معًا. انظروا حيثيات إلتماس نقابة معًا حول الموضوع في تقرير معًا عن المنطقة الصناعية عطروت (الفصل الخامس ص 22) https://wac-maan.org.il/atarot-field-report-3/

[70] انظروا ما ورد في الفصل الثاني من هذا التقرير الذي يعالج مصير العمال من قطاع غزة

الفلسطينيين من سحب جزء من مدخراتهم التقاعدية المتراكمة، مع ضمان عدم المساس بحقوقهم واستحقاقاتهم التقاعدية المستقبلية.

يذكر بأنه وفي خطوة وصفت بالجوهرية والهامة، تولى صندوق "عميتيم" الإسرائيلي مسؤولية إدارة مدخرات التقاعد للعمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، وذلك اعتبارًا من الأول من أيار 2023. جاء هذا التغيير في إطار إصلاح جذري هدف إلى تصحيح عقود من الإدارة غير الشفافة وغير المهنية لأموال العمال الفلسطينيين. وقد رحبت نقابة معًا بالتعاون مع عنوان للعامل بنقل إدارة الأموال إلى صندوق "عميتيم". واعتبرت المنظمتان أن هذا الإجراء يمثل تقدمًا كبيرًا نحو ضمان حقوق العمال الفلسطينيين[71]

في ظل الأزمة الحالية التي أدت إلى فقدان العديد من العمال لمصدر رزقهم، تقدمت معًا وعنوان للعامل بمبادرة مشتركة لمساندة هؤلاء العمال وإقترحتا صرف دفعة مالية لمرة واحدة لكل عامل، تعادل قيمة راتب شهر كامل. الهدف من هذه المبادرة كان توفير دعم مؤقت للعمال لمساعدتهم على تجاوز فترة البطالة التي فُرضت عليهم بسبب الإغلاق، خاصة في ظل الغياب التام لأي شبكة أمان إجتماعية تضمن لهم مصدر دخل بديل[72].

التوجه الى كل منبر ممكن لتسليط الضوء على الأزمة ومعاناة العمال

في مواجهة الأزمة الإنسانية والإقتصادية الناجمة عن إستمرار إغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام العمال الفلسطينيين، كثفت نقابة معًا من تحركاتها على مختلف الأصعدة للضغط على صُنّاع القرار في إسرائيل، بهدف السماح بعودة العمال إلى أماكن عملهم.

وقد شكلت مشاركة ممثلين عن النقابة في جلسات لجنة الكنيست لشؤون العمال الأجانب، التي يرأسها عضو الكنيست إلياهو رفيفو من حزب الليكود، إحدى أبرز جبهات هذا التحرك. ووفرت هذه الجلسات، التي عُقدت خلال الأشهر الأولى للحرب وشهدت حضور مسؤولين كبار من الحكومة والقطاع الخاص، منبرًا هامًا لطرح

[71] انظروا نص البيان المشترك لمعًا ولجمعية عنوان للعامل في هذا الموضوع من نهاية عام 2022 https://wac-maan.org.il/pensionfunds-4/ وقد جاء في البيان: "هذه خطوة مهمة، جاءت بعد انتقادات شديدة وُجّهت إلى قسم المدفوعات بسبب طريقة إدارة أموال تقاعد العمال الفلسطينيين على مدى أكثر من خمسين عامًا. فبينما بقيت توفيرات العمال بموجب النظام القديم مغلقة وسرية من دون دفع الفوائد أو فروق غلاء المعيشة، يضمن صندوق "عميتيم" إدارة مهنية وشفافة كالتي يتمتع بها العمال في إسرائيل".

[72] رفض قسم المدفوعات هذا التوجه لاتخاذ خطوة إستثنائية في ظرف إستثنائي بإعتماد تفسيرًا جامدًا للقانون الذي يحدد بانه لا يمكن لعامل خلال فترة عمله من سحب توفيراته. جاء رفض قسم المدفعات برسالة من السيدة عنات طويطو المسؤولة عن دائرة المشغلين في قسم المدفوعات 21.2.24 / انظروا بيان معًا وعنوان للعامل المشترك في هذا الصدد https://wac-maan.org.il/palestinian-workers-4/

قضية العمال الفلسطينيين على أعلى المستويات. وسلّطت اللجنة الضوء على تداعيات الإغلاق المفروض على العمال الفلسطينيين، وعلى خطط الحكومة لاستقدام عشرات الآلاف من العمال الأجانب بهدف إحلالهم محل العمالة الفلسطينية. وفي سياق جهودها للدفاع عن العمال وقضيتهم، دأبت نقابة معًا على الاستشهاد بمواقف صادرة عن جهات أمنية واقتصادية رفيعة المستوى أيّدت ضرورة عودة العمال.[73]

وأطلقت نقابة معًا حملة إعلامية مكثفة على الصعيدين المحلي والدولي لتسليط الضوء على خطورة الأزمة. فمنذ تشرين الثاني 2023، نجحت الحملة في إيصال أصوات العمال الفلسطينيين إلى وسائل الإعلام الإسرائيلية، واضعةً قضيتهم في صميم الإهتمام العام. كما لاقت رسالة معًا صدى واسعًا في وسائل الإعلام العربية داخل إسرائيل وفي الصحافة الدولية[74]

على صعيد موازٍ، كثّفت النقابة جهودها إزاء المؤسسات الدولية والبعثات الدبلوماسية عبر التواصل مع العديد منها بهدف التأثير على السياسات الإسرائيلية والدفع نحو تبني نهج أكثر واقعية وإنسانية في تشغيل العمال

[73] انظروا الفصل السابع من هذا التقرير حيث اقتبسنا المواقف التي صدرت عن مؤسسات أمنية واقتصادية في إسرائيل والتي أوصت بعودة العمال الفلسطينيين.

[74] انظروا تقرير هجار شيزاف في صحيفة "هآرتس" من كانون الثاني 2024، الذي إقتبس عمال ناشطين في النقابة ومديرها https://wac-maan.org.il/haaretz/

انظر أيضًا تقرير قناة "كان" (هيئة البث العامة الإسرائيلية) من كانون الأول 2023، الذي عرض أصوات عمال فلسطينيين مرتبطين بنقابة معًا عادوا إلى العمل في المستوطنات وشرحوا لماذا يُعتبر خيار تشغيل الفلسطينيين واقعيًا (في اللغة العبرية) https://wac-maan.org.il/kan11/ / نشاط نقابة معًا كان بارزًا ايضا في تغطية الصحافة الأجنبية للموضوع – راجعوا ما كتبته صحيفة "الغارديان" في تقريرها من شهر ايلول 2024 https://www.theguardian.com/world/2024/sep/27/israel-palestinian-workers-pay

الفلسطينيين. وفي هذا الإطار، عقد ممثلو معًا لقاءات مع مسؤولين دبلوماسيين من الولايات المتحدة وكندا ودول أوروبية متعددة، حيث زودوهم بتقارير دورية وبيانات محتلنة عن تطورات الوضع.[75]

حضر المدير التنفيذي لنقابة معًا، أساف أديب (على اليمين)، عدة اجتماعات للجنة الكنيست الخاصة بالعمال الأجانب. على اليسار الصورة، النائب أحمد الطيبي، ورئيس اللجنة، النائب إلياهو رفيفو. (تصوير: معًا)

[75] انظروا اللتقرير حول اللقاء بين المدير التنفيذي لنقابة معًا وبين 15 ممثلًا عن دول الاتحاد الأوروبي في آذار 2024 بشراكة مع مندوبة جمعية حقوق المواطن https://wac-maan.org.il/palestinian-workers-7/ انظروا ايضا للتقرير عن اجتماع مدير نقابة معًا مع ممثل رفيع المستوى من وزارة الخارجية الهولندية في كانون الأول 2024 https://bit.ly/438AFu6

الفصل العاشر

دور فعّال في حماية حقوق العمال المنظمين في معًا

في خضم التحديات التي فرضتها الحرب وسيما إغلاق الحواجز أمام العمال، برز دور نقابة معًا كقوة فاعلة في حماية العمال الفلسطينيين المنظمين في صفوفها، حيث تبنّت استراتيجية مزدوجة شملت الدفاع العلني عن حقوق العمال ومعارضة القيود المفروضة عليهم، بالتوازي مع تكثيف التواصل المباشر لضمان حماية مكتسباتهم. وقد أثمرت هذه الجهود عن نجاح لافت في ضمان إستمرارية العمل دون انقطاع في الخمس شركات التي تتمتع فيها النقابة بتمثيل عمالي. فسواء في المناطق الصناعية مثل "ميشور أدوميم" التي استعادت نشاطها الاقتصادي شبه الطبيعي في تشرين الثاني من عام 2023 [76]. او منطقة "عطروت" (شمال القدس)، أو في المرافق الخدماتية الأساسية كمستشفى المسنين في "معاليه ادوميم"، تمكنت النقابة من تحقيق إستقرار وظيفي لأعضائها، لتثبت بذلك قدرتها على توفير حماية حقيقية للعمال في أصعب الظروف.

انضم 50 عاملاً من شركة "ليفي للمعادن والأخشاب" في ميشور أدوميم إلى نقابة معًا في تموز 2025 في محاولة لضمان حقوقهم (الصورة: معا)

[76] انظروا الفصل الرابع من هذا التقرير عن العمال في المستوطنات.

متابعة قضايا العمال والحفاظ على تواصل بنّاء مع أصحاب العمل

شَكّل توقيع الاتفاقية الجماعية في كراج تسرفاتي في ميشور أدوميم عام 2017 محطة فارقة في مسيرة النقابة، حيث يُعد هذا الإنجاز أول تنظيم نقابي للعمال الفلسطينيين في مكان عمل يُتوَّج باتفاق جماعي تاريخي مع المشغل،[77] وقد برز دور النقابة بشكل خاص في مواجهة تحديات الحرب الأخيرة من خلال الحفاظ على علاقات عمل إيجابية، وضمان المعاملة العادلة للعمال، وتشجيع عودتهم السريعة والمنظمة إلى أعمالهم فور تحسن الأوضاع الأمنية، مما ساهم في تخفيف حدة التوتر وصون بيئة العمل.

في تشرين الأول 2024، تدخلت نقابة معًا لحماية عمال فلسطينيين تعرضوا لعمل تخريبي عنصري ممنهج. فعند إنتهاء دوامهم، فوجئ العمال بتخريب سياراتهم التي كانت متوقفة عند مدخل المنطقة الصناعية، حيث تم تهشيم زجاجها وتمزيق إطاراتها. نُسب هذا الاعتداء إلى متطرفين يهود كانوا يهدفون إلى ترهيب العمال ومنعهم من الوصول إلى أماكن عملهم في الورش الإسرائيلية.

بناءً على ذلك، تحركت معًا فورًا وتواصلت مع الشرطة وبلدية معاليه ادوميم وأصحاب العمل في المنطقة، مطالبةً باتخاذ إجراءات فورية لضمان سلامة العمال وممتلكاتهم.[78]. ومن الملفت بأنه خلال عام منذ هذا الإعتداء لم تُسجَّل أي حوادث مماثلة في المنطقة.

في مواجهة الإجراءات الجديدة على الحواجز

في شركة التسويق وإنتاج المواد الغذائية (R.S.) بعطروت، المعروفة بـ "مصنع رجوان"، أثمرت إتفاقية العمل الجماعية الأولى التي وقعتها نقابة معًا عام 2021،[79] عن علاقة تعاون قوية مع لجنة العمال وحوار بنّاء مع الإدارة. وقد أثبت هذا النهج القائم على الحوار بين الطرفين نجاحه في تجاوز أزمات وخلافات متعددة، خصوصاً خلال فترة الحرب. سمح هذا الخط المفتوح مع العمال وصاحب العمل من توضيح الصورة وإيجاد

[77] انظروا المقال حول النضال لتنظيم العمال في كراج تسرفاتي للباحث الأميركي إيتان جيروم مورتون الذي نشرته في اللغة الإنجليزية مجلة "Jerusalem Quarterly" الصادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية عام 2021 https://bit.ly/4kUae1h نقابة معًا نشرة عام 2019 تقريرًا تفصيليًا حول نشاط النقابة في المنطقة الصناعية ميشور أدوميم https://wac-maan.org.il/palestinian-workers-56/

[78] انظروا تقرير معًا عن الحادثة من تشرين الأول 2024 https://wac-maan.org.il/car-sabotage-2/ وتجدر الإشارة إلى ان العام التالي للحادثة لم يشهد أي حوادث مشابهة.

[79] حول توقيع أول اتفاقية جماعية في منطقة عطروت الصناعية مع شركة ر.س. للمواد الغذائية / انظروا تقرير معًا عن المنطقة الصناعية "عطروت" الذي نشرته النقابة عام 2022، ويعرض الفصل السادس به تفاصيل النضال للوصول إلى الاتفاقية الجماعية التاريخية مع هذه الشركة. https://wac-maan.org.il/atarot-field-report-3/

الحلول عندما أثارت الإجراءات الجديدة للدخول والخروج عبر حاجز قلنديا القلق بين العمال، خوفًا منهم ان ظروف العمل في المصنع وخاصة في وردية الليل قد تقود الى تعرضهم لعقوبات وشطب التصريح.

الإجراءات التي نتحدث عنها تم تطبيقها في مطلع عام 2024، حيث تم الإعلان عن إلزام العمال بتسجيل تحركاتهم ليس فقط عند الدخول، بل عند الخروج والعودة إلى الضفة الغربية أيضًا.[80] هذه الإجراءات أثارت مخاوف جدية لدى عمال الورديات الليلية، الذين خشوا من أن يؤدي بقاؤهم للعمل ليلًا إلى اتهامهم بخرق شروط تصاريحهم، مما قد يعرض وظائفهم للخطر.

لمعالجة هذه المشكلة تواصلت النقابة مع صاحب العمل، الذي أوضح بدوره حقيقة الموقف. فقد تبين أن الضابط المسؤول عن الحاجز على علم تام بظروف العمل الليلي في المصنع، وقدم ضمانات لإدارة المصنع بعدم اتخاذ أية إجراءات عقابية ضد العمال بسبب طبيعة دوامهم. ويأتي هذا التفاهم في ظل تجميد الإدارة المدنية لعملية إصدار وتعديل التصاريح.

إنجاز ملموس لصالح العمال في مستشفى المسنين

تستمر نقابة معًا في تمثيل أكثر من أربعين عاملا والحفاظ على خط مفتوح مع إدارة مستشفى "هود عمال" للمسنين بهدف حل المشاكل العالقة والتوصل إلى اتفاقية عمل جماعية منصفة. بالإضافة إلى ذلك، تقدم معًا الدعم الفردي للعمال الذين انضموا إلى صفوفها في مواجهة أي مشاكل قد تطرأ في بيئة العمل. [81]

وفي إنجاز بارز، نجحت نقابة معًا في نيسان 2024 بإجبار إدارة المستشفى،[82] على الاعتراف بالحقوق الكاملة لعشرات العمال الذين عملوا في المكان ثلاث سنوات عبر مقاول فرعي. يذكر بأن تشغيل العمال

[80] أعلنت الإدارة المدنية عن تغييرين جوهريين في تنظيم عمل العمال الفلسطينيين. يتمثل التغيير الأول في إلزام العمال بتسجيل حركة خروجهم عند مغادرة الأراضي الإسرائيلية، بعد أن كان التسجيل مقتصرًا على حركة الدخول حتى تشرين اول 2023. أما التغيير الثاني، فيقضي بوقف إصدار تصاريح عمل جديدة أو تعديل التصاريح القائمة. وقد نُشرت هذه التحديثات باللغة العربية لمتابعي صفحة "المنسق" على فيسبوك، البالغ عددهم 1.1 مليون متابع، وذلك في منشور يعود تاريخه إلى حزيران/يونيو 2024. https://bit.ly/4395C1e

[81] انظروا التقرير عن تنظيم العاملين في متشفى هود عمال في اطار نقابة معًا https://wac-maan.org.il/hod-amal-arb/ نشير الى ان العدد الإجمالي لموظفي مستشفى المسنين "هود عمال" هو 160 موظفًا. وقد انضم 40 موظفًا منهم – وجميعهم فلسطينيون من مناطق السلطة الفلسطينية – إلى معًا. أما الـ 120 المتبقون فهم من الكادر المهني الأعلى (أطباء، ممرضون، أخصائيون اجتماعيون) من حملة الهوية الزرقاء والمهاجرين لم ينضموا لمعًا مما حال دون الوصول الى مكانة النقابة التمثيلية في المستشفى.

[82] مستشفى "هود عمال" يتبع الى شركة كبيرة لرعاية المسنين والعجزة في إسرائيل تحت إسم .Amal Holdings Ltd. وبما أن الشركة يتم تداول أسهمها في بورصة تل ابيب فيبدو بأنها حريصة جدًا عن سمعتها وبالتالي وبعد ان أرسلت معًا تحذيرًا في موضوع تشغيل العمال عبر مقاول فرعي تجاوبت بسرعة ووافقت على ما طالبت به النقابة.

بواسطة شركة قوة بشرية لأكثر من 9 شهور يعتبر خرقًا واضحًا لقانون العمل من عام 2000 الذي يحدد فترة التشغيل المؤقت. بفضل هذا النضال، تم توظيف حوالي 20 عاملًا بشكل مباشر لدى المستشفى، والأهم من ذلك، تم الإعتراف بأقدميتهم السابقة كاملةً، مما يضمن لهم حقوقًا راسخة في التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة. ويأتي هذا الإنجاز إستكمالًا لجهود النقابة الحثيثة، بما في ذلك رفع قضايا لإستعادة المدخّرات السابقة، وذلك بناءًا على السابقة القانونية الهامة التي حققتها معًا عام 2013 بقضية عمال سلطة الأثار.[83]

حكم قضائي بارز لصالح عاملة فلسطينية في قضية تحرش جنسي

في خطوة قضائية هامة، أصدرت محكمة العمل اللوائية في القدس في تشرين الأول 2024، حكمًا لصالح عاملة فلسطينية في قضية تحرش جنسي رفعتها ضد شركة "مايا للمواد الغذائية" ومشرف فلسطيني كان يعمل لديها. وتعتبر هذه الدعوى، التي مثلت فيها نقابة معًا العاملة، الأولى من نوعها.

وكانت تفاصيل القضية قد بدأت في عام 2019 عندما تم فصل العاملة من عملها في مصنع الشركة بمنطقة ميشور أدوميم، وذلك بعد تصديها لمحاولات تحرش من قبل المشرف المباشر عليها. على إثر ذلك، تدخلت محامية من نقابة معًا وطالبت بفتح تحقيق فوري في الحادثة، علمًا بأن نقابة معًا كانت في هذه الأيام في معركة لتنظيم عمال الشركة. مداولات المحكمة إستغرقت فترة طويلة لكنها إنتهت في قرار حكم هام في تشرين الأول 2024، إذ أصدرت محكمة العمل اللوائية في القدس حكمًا لصالح العاملة، حيث صادقت على كامل إدعاءاتها وأدانت المشرف المسؤول. وبموجب القرار، أُلزمت الشركة والمشرف بدفع تعويض مالي كبير للعاملة [84] .

[83] رفعت معًا قضايا باسم العمال لضمان حصولهم على مدخّراتهم السابقة وكذلك تعويضهم عن العمل الإضافي غير المدفوع خلال فترة عملهم من خلال المقاول الثانوي – انظروا الى التقرير https://wac-maan.org.il/hod-amal-3/ الجدير ذكره ان نقابة معًا نجحت عام 2013 في انتزاع قرار حكم هام الذي يعتبر سابقة قانونية في موضوع واجب الشركة الأساسية على استيعاب العمال بعد مرور 9 شهور على تشغيلهم بواسطة شركة القوى البشرية – راجعوا مقال دي ماركر من عام 2013 (في اللغة العبرية) http://www.themarker.com/career/1.1978494 وكذلك بوست فيسبوك لمعًا عن الموضوع https://bit.ly/4h9VRG0

[84] انظروا التقرير عن قرار الحكم في القضية في موقع معًا من شهر تشرين الاول 2024 https://wac-maan.org.il/harasment-3/ يذكر ان العاملة كانت قد قدمت الاستئناف على قرار الحكم بدعم وتشجيع من نقابة معًا الى محكمة العمل القطرية. الاستئناف يخص فقط المبلغ الذي تم تحديده في قرار الحكم وليس القرار نفسه. مع صدور التقرير في شهر تشرين الأول 2025 لا تزال القضية عالقة أمام المحكمة بانتظار القرار لنهائي.

تعزيز التواصل وتقديم الدعم للعمال في أماكن العمل

تواصل نقابة معًا عملها الميداني مع العمال الناشطين من خلال مجموعات "واتساب" والاتصال المباشر بمندوبي العمال لضمان استجابة سريعة لقضايا مثل حوادث العمل، والفصل التعسفي، وأخطاء في الرواتب. وتتجلى فاعلية هذا النهج في تدخلاتها الناجحة، كما حدث في مصنع "ن.أ." للصناعات المعدنية في نيسان2025، حيث ضمن تفاوضها الموضوعي مع الإدارة حصول العمال على تعويض مالي كامل، فبناءً على الاتفاق الجماعي لعام 2019، عُقد اجتماع في نيسان 2025 ضمّ إدارة المصنع وممثل العمال، وذلك لمعالجة خطأ في احتساب رواتب شهر رمضان. وقد أثمر التدخل الفعّال للنقابة والحوار البنّاء مع صاحب العمل عن اتفاق يقضي بتعويض العمال ماليًا بشكل كامل في راتب الشهر التالي.

تحافظ النقابة أيضا على تواجدها الشهري عند حاجز ميشور أدوميم للقاء العمال بعد ساعات العمل وتوزيع المنشورات التوعوية، مما يعمّق من مصداقيتها وتواصلها المباشر على الأرض ويشجع العمال على المطالبة بحقوقهم والانضمام إليها[85] .

نتيجةً لهذا الجهد المتواصل والعمل الميداني الدؤوب، تمكّن فريق معًا من تنظيم عمال شركة "ليفي للمعادن والأخشاب" في ميشور أدوميم وانضمامهم إلى صفوف النقابة. ويكتسب هذا الإنجاز النقابي أهميةً استثنائية، كونه تحقق في ظل ظروف الحرب التي أضعفت بشكل ملحوظ القوة التفاوضية للعمال.[86]

[85] انظر التقرير عن نشاط معًا في ميشور أدوميم بعد الزيارة الميدانية للمنطقة في شهر آذار 2025 التي شملت مكانَي عمل واجتماعات مع عمال وأصحاب عمل https://wac-maan.org.il/palestinian-workers-37/ .

[86] انظروا الى الخبر عن معركة عمال شركة "ليفي للمعادن والأخشاب" في موقع معًا https://wac-maan.org.il/levi-matechet-2/

الخلاصة

لا تقدّم للعمال من دون إحداث تغييرًا سياسيًا جذريًا في الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني

على مدى العامين الماضيين، منذ أن فُرضت سياسة الإغلاق على العمال الفلسطينيين في تشرين الأول 2023، كانت نقابة معًا صوتًا واضحًا ومتّسقًا في فضح هذه السياسة المدمّرة. ومن خلال إنخراطها المستمر في العمل الميداني والإعلامي وتواصلها مع العمال.[87] من خلال هذا النشاط أصبحت معًا مصدرًا موثوقًا للمعلومات بالنسبة للعمال، وكذلك للمؤسسات الإسرائيلية والدولية، بما فيها ممثلو الحكومات والأوساط الأكاديمية والحركات العمالية ووسائل الإعلام.

وفي خضم فترة من الاستقطاب الحاد، حيث تحصّن كل من الإسرائيليين والفلسطينيين في مواقفهم المنعزلة، برز دور نقابة معًا كصوتٍ فاعل على مستويات متعددة وذلك بسعيها لتسليط الضوء على المحنة الإنسانية للعمال الذين فُصلوا فجأة عن مصادر رزقهم. في الوقت ذاته، أكدت النقابة على الأهمية الحيوية لعودتهم بالنسبة لقطاع البناء الإسرائيلي. ومن خلال طرح هذه القضية الملحة بإستمرار في صدارة النقاش العام، ضمنت معًا ألا يطغى ضجيج الحرب والصراع السياسي على أصوات العمال ومعاناتهم.

في التقييم الموضوعي للجهود الحثيثة التي بذلتها نقابة معًا، والتي خصصنا التقرير لشرحها يجب أن نُقر بأن مساعينا لم تتكلل بالنجاح المأمول حتى الآن. يكمن السبب الجذري في غياب الشروط اللازمة لإحداث تحوّل في السياسات الإسرائيلية الذي يمكّن العمال الفلسطينيين من العودة إلى أعمالهم. إن تحقيق أي تقدم يتطلب تغييرًا جذريًا يتجاوز عقيدة "إدارة الصراع" التي تبنتها إسرائيل على مدى ثلاثة عقود.[88] فهذه العقيدة، التي تجلّت بوضوح في عهد حكومات نتنياهو المتعاقبة، قامت على أساس التفكير بأنه من الممكن ان تشطب

---

[87] أظهرت الحملة الإعلامية التي أطلقتها نقابة "معًا" لدعم العمال الفلسطينيين نجاحًا لافتًا، وبَرزت فعاليتها من خلال عدة مؤشرات رئيسية: على الصعيد الرقمي، حظيت منشورات النقابة على فيسبوك بتفاعل واسع، حيث وصلت إلى عشرات آلاف المستخدمين. كما تم تعزيز التواصل المباشر عبر لقاءات جماعية على تطبيق "تيك توك" بمشاركة الناطق باسم النقابة، والتي استقطبت ما يصل إلى 1000 عامل. كما شهدت النقابة ارتفاعًا كبيرًا في استفسارات العمال الذين لم يكونوا على تواصل معها من قبل، وانضمام مجموعة جديدة من النشطاء إلى جهودها. وتتويجًا لهذا الزخم، تم في كانون الأول 2024 تشكيل "لجنة تنسيق العمال" المكونة من ثمانية أعضاء، والتي بادرت بدورها الى نشر عريضة للمطالبة بإعادة العمال الفلسطينيين إلى أماكن عملهم في إسرائيل = أنظروا للرابط https://bit.ly/450P3oB

[88] حول فشل نظرية "إدارة الصراع" انظر مقال البروفيسور يوسي ميكلبرغ، الصادر عن تشاتهام هاوس (في اللغة الإنجليزية) https://www.chathamhouse.org/publications/the-world-today/2024-02/israel-palestine-chance-end-cycle-conflict وانظروا أيضًا مراجعة لأولويات لحكومة بينيت–لابيد في 2021–2022 بقلم نيري زلبر في موقع سي. أن. أن. المقال يشرح سياسة الحكومة التي استندت إلى مفهوم "تقليص الصراع" الذي صاغه الكاتب ميخا غودمان، والذي اعتُبر الفيلسوف المقرّب من رئيس الوزراء آنذاك نفتالي بينيت https://bit.ly/4nN54q2

إسرائيل أي أفق للحل السياسي المبني على العدالة وحق الفلسطينيين وأن تعتمد بدل ذلك السياسة التي تهدف الى تكريس الوضع القائم تحت غطاء "إدارة الصراع".

فما رأيناه خلال العقد الماضي هو إعتماد إسرائيل لإستراتيجية "السلام الإقتصادي" الفاشلة، التي كان من المقرر ان يلعب بها العدد المتزايد من العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي دور "المسكّن" في حين ترفض إسرائيل الإعتراف بالحقوق القومية للشعب الفلسطيني. غير أنه وعلى أرض الواقع سمحت الحكومات الإسرائيلة المتعاقبة بظاهرتين خطيرتين أدت في النهاية الى كارثة: الأولى كانت منح المستوطنين ضوءًا أخضر لممارسة كل اشكال العنف والاستيلاء على الأراضي في الضفة الغربية، والثاني كان تشجيع تحويل الأموال القطرية لحماس لترسيخ الانقسام الفلسطيني.

ورغم صحة المخاوف الأمنية الإسرائيلية في ظل غياب بديل فلسطيني لحماس، فإن هذا لا يبرر العقاب الجماعي المفروض على مئتي ألف عامل مُنعوا من العمل في إسرائيل. ولو وافقت إسرائيل على السماح بعودة هؤلاء العمال فسيكون ذلك أكثر بكثير من مجرد إجراء إقتصادي. ونحن نرى بعودة العمال الفلسطينيين خطوة حقيقية نحو السلام والاستقرار، كما نوهنا في الفصل السابع.

لا بد لنا ان نلفت من الطرف الأخر الى غياب لأي صوت فلسطيني بارز يتبنى قضية العمال ويدافع عن حقوقهم علنًا. فلكي تجد قضيتهم مكانها على طاولة النقاش الجاد، لا بد من بزوغ قوة مجتمعية من رحم المجتمع الفلسطيني – سواء من داخل السلطة الفلسطينية أو من خارجها – تكون قادرة على مواجهة الخطاب القومي والديني السائد. هذا الخطاب الذي لا يتردد في وصم العمل في إسرائيل بـ "وصمة عار"، وتصوير العمال كفئة "متجردة من المبادئ والوطنية.[89]

لقد عبّر العمال الذين تواصلوا مع معًا خلال العامين الماضيين بوضوح تام عن إدراكهم لأهمية ممارسة ضغط محلي ودولي على إسرائيل لإنهاء حظرها المدمّر على عملهم. ورغم هذا الوعي، ظل مطلبهم شبه غائب عن المحادثات الرسمية بين مسؤولي السلطة الفلسطينية وممثلي إسرائيل والمجتمع الدولي. ويُعزى هذا

[89] في شباط 2024، بعد أربعة أشهر من اندلاع الحرب واستمرار الحظر على دخول العمّال، طرح بودكاست "الشارع" على شبكة "سما الإخبارية" الفلسطينية تساؤلاً جوهرياً حول أخلاقية عمل الفلسطينيين لدى إسرائيل. ، معتبرًا أن أي فلسطيني وطني لا يمكن أن يقبل بالعمل لصالح إسرائيليين منخرطين في إبادة جماعية ضد إخوته وأخواته في غزة. https://www.youtube.com/watch?v=UghPEspYsuE . راجعوا أيضا التقرير بشأن خيبة أمل العمال وغضبهم من السلطة الفلسطينية في إعقاب تصريح رئيس الوزراء الفلسطيني آنذاك، محمد اشتية، في كانون الأول 2023، الذي دعا به العمال إلى "العودة لحراثة الأرض" والاعتماد على منتجات منازلهم في حين يفتقد معظم العمّال لأرض زراعية إذ أنهم يعيشون في المدن والمخيمات ولا يملكون أراضيhttp://bit.ly/3K2B4HG

الغياب إلى ما يمكن وصفه بـ "الإرهاب الفكري" الذي تمارسه قوى دينية ومتطرفة، مما يخلق حالة من التردد لدى المسؤولين في تبني هذه القضية الحيوية.[90]

نحن في نقابة معًا مقتنعون بأن نضال العمال الفلسطينيين من أجل حقوقهم وكرامتهم هو جزء لا يتجزأ من السعي الأوسع نحو تحقيق حل سلمي وعادل. وعليه، فإن أي جهود لمواجهة العنصرية والتطرف في إسرائيل ستبقى في نطاق ضيق ومحدودة الأثر ما لم تجد الحركة المطالبة بإعادة العمال الفلسطينيين شريكًا فلسطينيًا فاعلًا. فنجاح هذه المساعي مرهون بوجود قيادة فلسطينية قوية تتصدر هذا الحراك وتأخذ زمام المبادرة.

***

إن وعينا بحدود ما حققناه في معًا ليس مدعاةً للإحباط أو التراجع، بل هو دافع للمزيد من العمل. فعلى مدار العامين الماضيين، جسّد نشاطنا موقفاً فاعلاً، حيث شجّعنا العمال على الصمود والدفاع عن حقوقهم في وجه التحديات. لقد آثرنا تبني رؤية عميقة ورفضنا الدعوات السطحية لـ "مهاجمة إسرائيل وكل الإسرائيليين"، وفي المقابل، واجهنا بحزم القوى العنصرية والفاشية في إسرائيل التي تسعى لوصم جميع الفلسطينيين بأنهم من أنصار حماس. هذه السردية الزائفة أستُخدمت لتبرير المعاملة اللاإنسانية للمدنيين في غزة والضفة الغربية. ومن هذا المنطلق، نرى في معًا أن سياسة الإغلاق ومنع العمال الفلسطينيين من الدخول هي تتويج لتجاهل الواقع وإنعدام الخطاب الموضوعي.

يصدر هذا التقرير باللغات العربية والعبرية والإنجليزية، ليسلّط الضوء على القصة غير المروية لشريحة واسعة من المجتمع الفلسطيني. إن المصير الذي واجهه هؤلاء العمال لم تقتصر عواقبه المدمرة عليهم كأفراد فحسب، بل امتدت لتطال الاقتصاد الفلسطيني برمته. وفي المقابل، فإن عودتهم إلى العمل تحمل في طياتها إمكانات إيجابية هائلة، من شأنها أن تعزز صمودهم الاقتصادي وتدعم أسس الاستقرار.

[90] يُعدّ الإنكار المثير للجدل الذي صدر عن حسين الشيخ، القيادي البارز في السلطة الفلسطينية، بخصوص اجتماعٍ عقده مع كبار المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين لمناقشة قضية العمال، مثالاً واضحًا على التردد في معالجة هذا الملف الشائك. فبعد أن سرّبت القناة 12 الإسرائيلية نبأ الاجتماع الذي عُقد في تل أبيب في شباط 2024، سارع الشيخ إلى نفي الخبر تمامًا في تصريح لوكالة "صدى نيوز" الإخبارية، مؤكدًا عدم حضوره للقاء https://wac-maan.org.il/hussein-elsheih .

من هنا، تجدد معًا النقابية التزامها بأن تبقى صوتًا ثابتًا وقويًا لهؤلاء العمال. وسنواصل إنخراطنا الفعّال في كل مبادرة تضع قضية العمال الفلسطينيين على رأس أولوياتها، لضمان الإعتراف بكفاحهم كجزء لا يتجزأ من أي مسار مستقبلي نحو السلام والمساواة.

ناشطون من نقابة معًا في إجتماع في بيت ساحور قبل الحرب (تصوير: غسان بنورة)